

الخط الأحمر

لسان حال مـزب اليسار الثوري في سوريا

العدد 92

أيلول / سبتمبر 2026

سقوط النظام لا يكفي

نحو تغيير ديمقراطي واجتماعي

في سوريا

السعر 2000 ليرة سورية أو مساهمة لبناء المـزب ومـتى مجاناً



سقوط النظام لا يكفي: نحو تغيير ديمقراطي واجتماعي في سوريا

افتتاحية العدد 92

هيئة التحرير

الحل الديمقراطي للقضية الكردية وسائر المسائل القومية والدينية يجب أن يقوم على المساواة الكاملة في الحقوق، والاعتراف بالهوية والحقوق القومية واللغة والثقافة، وعلى نظام لامركزي ديمقراطي يتيح للمناطق إدارة شؤونها ضمن دولة سورية موحدة على أساس طوعي ودستوري.

في الوقت نفسه، لا يمكن مواجهة الطائفية بطائفية مضادة. الطريق إلى تجاوزها هو دولة مواطنة محايدة دينياً وقومياً وديمقراطية، مقرونة بسياسات عدالة اجتماعية تقلل من جذور التهميش والفقر وعدم المساواة.

في مواجهة السلطة الترميدورية بجمهورها الفاشي وميليشياتها الطائفية، نحتاج إلى بناء أوسع الجبهات المتحدة للقوى اليسارية، وأيضاً للقوى الديمقراطية والاجتماعية والشعبية، بما يسمح بمقاومة السلطة والتحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والوطنية التي يواجهها الشعب والبلاد.

التغيير لن يأتي من النخب وحدها، ولا من الخارج، ولا من تبديل الأشخاص في قمة السلطة. يحتاج إلى قوة سياسية منظمة تربط بين النضال الديمقراطي والنضال الاجتماعي.

ومن هنا تبرز مهمة أساسية لنا، هي متابعة العمل على بناء الحزب، ديمقراطياً داخلياً، ومتعدد القوميات والطوائف والمناطق، يعمل داخل الحركة الشعبية والنقابات والجامعات والأحياء وأماكن العمل، ويقدم بديلاً سياسياً واضحاً لكل من الاستبداد والليبرالية الاقتصادية والطائفية والتبعية للقوى الخارجية.

والحال، فإن أفق التغيير في سوريا لا يتحدد مسبقاً بسقوط سلطة أو بقائها. الصراع الحقيقي هو ذلك الذي يدور حول طبيعة المجتمع والدولة اللذين سيخرجان من الأزمة الراهنة. فإذا بقيت الجماهير السورية، وقواها السياسية والاجتماعية، متفرجة أو مشلولة، ثمة خطر أن تنتقل البلاد من استبداد قديم إلى شكل جديد من الاستبداد والتسلط والامتيازات. أما إذا استطاعت القوى اليسارية والديمقراطية، مع الطبقات الشعبية، تنظيم نفسها بصورة مستقلة، وربط الديمقراطية السياسية بالعدالة الاجتماعية والمساواة القومية والطائفية، فإن الأزمة الحالية يمكن أن تتحول إلى بداية لمسار تاريخي جديد: سوريا ديمقراطية، اجتماعية، علمانية، متعددة القوميات والطوائف، لامركزية، تقوم فيها السلطة من أسفل إلى أعلى، وتصبح ثروات البلاد ملكاً للمجتمع لا امتيازاً لنخبة جديدة.

إن المهمة المطروحة علينا جميعاً في المرحلة الراهنة، كما يراها حزب اليسار الثوري، إذن، ليست انتظار «المنقذ»، أيّاً كان، بل المساهمة في بناء القوة الاجتماعية والسياسية القادرة على جعل الشعب نفسه صاحب القرار، وله اليد العليا في تقرير مستقبله ومستقبل سوريا.

ولا الاكتفاء بالمطالبة باستبدال حكومة بأخرى، بل تحويل الأزمة الحالية إلى فرصة لبناء قوة اجتماعية مستقلة للعمال والفلاحين والفقراء والشباب والنساء والمهمشين والمضطهدين، وكل المدافعين عن الديمقراطية. ما نحتاج إليه هو تحويل الاحتجاجات المتفرقة إلى حركة اجتماعية موحدة واسعة، سلمية ومستقلة عن السلطة، وعن القوى الإقليمية والدولية، وعن أمراء الحرب. تبدأ هذه العملية من لجان شعبية ومحلية، وروابط للعمال والموظفين والطلاب والمزارعين، ومنظمات للنساء والشباب، تتعاون على أساس مطالب ملموسة: الأجور، والأسعار، والكهرباء والماء، والعمل، والسكن، والتعليم والصحة، ووقف الاعتقالات والانتهاكات.

المطلوب ليس أن تحل هذه التنظيمات محل المجتمع، بل أن تمنح الطبقات الشعبية أدوات فعل وتنظيم ذاتي لها.

لا يمكن بناء سوريا ديمقراطية من خلال احتكار نخبة ما للسلطة التنفيذية، أو من خلال حكم أمني جديد، أيّاً كانت هويته. المطلوب دستور ديمقراطي تضعه جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً حراً، وفصل حقيقي للسلطات، وقضاء مستقل، وبرلمان منتخب، وتعددية حزبية ونقابية كاملة، وحرية الصحافة والتنظيم والتظاهر.

كما يجب إخضاع الجيش والأجهزة الأمنية لسلطة مدنية منتخبة، وإنهاء تعدد مراكز القوى المسلحة والفصائل الطائفية التابعة للسلطة، مع دمج المقاتلين وفق معايير مهنية وحقوقية واضحة، ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم أيّاً كانت الجهة التي ينتمون إليها.

نحتاج إلى بناء جمهورية ديمقراطية، لامركزية، تعددية واجتماعية، محايدة دينياً وقومياً. العدالة الانتقالية لا العدالة الانتقائية

لا يمكن بناء وحدة وطنية على أساس النسيان أو الانتقام الجماعي. المطلوب كشف الحقيقة، وتوثيق الجرائم، ومحاسبة المسؤولين عنها بصورة فردية، وتعويض الضحايا، وإعادة المهجرين، ومنع تحويل الانتماء الطائفي أو القومي إلى أساس للعقاب الجماعي. ومحاسبة كافة مسؤولي السلطة القائمة على المجازر التي ارتكبت.

لن يكون للديمقراطية السياسية وحدها معنى إذا بقي ملايين السوريين أسرى الفقر والبطالة وانعدام الأمن الاقتصادي. لذلك ينبغي أن نعمل من أجل برنامج اجتماعي يقوم على رفع الأجور، وربطها بالأسعار، وتأمين حد أدنى معيشي، وإعادة بناء الخدمات العامة، والتعليم والصحة المجانيين، وحماية العمال، وإعادة تشغيل المؤسسات الصناعية والزراعية، وإصلاح الأراضي، وبناء التعاونيات، وتوفير فرص العمل. كما ينبغي إخضاع الثروات الطبيعية الكبرى، ولا سيما النفط والغاز والمياه، للملكية العامة والرقابة الديمقراطية، ومنع تحويل إعادة الإعمار إلى مجال لتراكم ثروات جديدة بيد أقلية ضيقة. يرى حزب اليسار الثوري أن الوحدة السورية لا تُفرض بالقوة المركزية، ولا تقوم على إنكار التعدد القومي والديني.

تقف سوريا، بعد نحو عامين من سقوط نظام بشار الأسد، أمام مرحلة انتقالية شديدة التعقيد والعنف. فقد انتهى نظام الاستبداد البعثي القديم، لكن ذلك لم يؤدّ إلى قيام نظام ديمقراطي تعددي، أو إلى حلّ المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي فجّرت الثورة السورية عام 2011. بل على العكس من ذلك تماماً، حلّت مكانه سلطة ترميدورية ميليشياوية طائفية عميلة، تسلمت الحكم بصفقة إمبريالية، وتستند إلى جمهور من الغبار البشري الفاشي، ارتكبت مجازر عديدة في الساحل بحق العلويين في آذار/مارس 2025، وبحق الدروز في السويداء في تموز/يوليو 2025، وبحق الشعب الكردي في بداية هذا العام، واضطهدت المسيحيين والمذاهب السنية غير السلفية، وغير ذلك من عمليات التمييز والقهر الديني والقومي والمناطقي والجندري.

شهد عام 2026، نتيجة سياسات السلطة الترميدورية، استمرار مظاهر التوتر والعنف والاحتقان الطائفي والاجتماعي. كما شهدت البلاد موجات احتجاج مرتبطة بارتفاع الأسعار والأجور والوقود وسوء الإدارة والفساد المستشري. وفي أيلول/سبتمبر 2026، أدّت زيادات أسعار المحروقات إلى واحدة من أوسع موجات الاحتجاج منذ سقوط الأسد، وشملت إغلاق طرق واحتجاجات في عدة مناطق.

اقتصادياً، وبخلاف ادعاءاتها، فشلت سلطة فلول داعش والنصرة في جلب الاستثمارات المحلية والخارجية، رغم تخفيف العقوبات واستعادتها حقول النفط. لكن كل المؤشرات الكلية لا تُظهر أي تحسن اجتماعي: الفقر يزداد اتساعاً، والقوة الشرائية منهارة، والبطالة مرتفعة إلى حد غير معهود، والخدمات العامة والبنية التحتية في حالة مزرية وشديدة التدهور. كما يشير البنك الدولي إلى أن الإيرادات العامة تراجعت إلى أقل من 5% من الناتج المحلي، وأن قدرة السلطة المالية على تلبية الحاجات الاجتماعية محدودة للغاية، وبالأخص مع تقلص أو توقف الدعم المالي من دول الخليج.

تكمّن المسألة الأساسية في أن سقوط النظام القديم لم يغيّر بصورة جذرية علاقات القوة الاجتماعية والاقتصادية. فقد استبدلت نخبة حاكمة بأخرى، بينما بقيت الغالبية العظمى من السكان خارج عملية اتخاذ القرار السياسي والسيطرة على الموارد الاقتصادية. ولا سيما أن توجه عملية إعادة الإعمار التي تتبناها السلطة الترميدورية يقوم على الخصخصة والمضاربات العقارية وتركيز الثروة في أيدي رجال أعمال مرتبطين بمراكز السلطة، فإن الانتقال السياسي لا يمكن أن يكون انتقالاً ديمقراطياً، بل إعادة تشكيل للبرجوازية السورية على أسس جديدة. لذلك، فإن المهمة الأساسية لليسار الثوري ليست الدفاع عن الماضي،

Şûna ketina rejîmê ne bes e: Ber bi guherîneke demokratîk û civakî li Sûriyeyê

Edîtoryala hejmara 92 an Desteya Edîtoran

Sûriye, nêzîkî du salan piştî ketina rejîma Beşar al-Esed, li ber qonaxê veguhêz a gelekî alîlî û tundûtîj de ye. Rejîma dîktatorî ya Baasê ya kevn bi dawî bû, lê ev yek nebû sedema avabûna rejîmeke demokratîk û pîralî, an jî çareserkirina pîrsgirêkên civakî û aborî yên ku di sala 2011an de şoreşa Sûriyeyê teqandin. Berevajî vê yekê, desthilateke Termîdorî, milîsî, mazerî û sîxur cîhê wê girt, ku bi peymanê emperyalîst desthilatdarî wergirt û piştî xwe dispêre girseyeke toza mirovî ya faşîst. Wê di adara 2025an de li peravê (Sahil) li dijî elewîyan, di tîrmeha 2025an de li Siweydayê li dijî durziyan, û di destpêka vê salê de li dijî gelê kurd gelek komkuji pêk anîn, û mesîhî û mezhebên sunî yên ne-selefî çewisandin, tevî kiryarên din ên cudakarî û zordariya olî, neteweyî, herêmî û zayendî.

Sala 2026an, wek encama siyaseta desthilata Termîdorî, berdewamiya aloziyê, tundûtûjiyê û aloziya mezhebî û civakî dît. Her wiha welat rastî pêlên xwepêşandanan hat ku bi zêdebûna bihayên, mûçeyan, sotemeniyê, rêveberiya xirab û gendeliya belavbûyî ve girêdayî bûn. Di îlonê/septembera 2026an de, zêdebûna bihayên sotemeniyê bû sedema yek ji mezintirîn pêlên xwepêşandanan ji dema ketina Esed vir ve, ku girtina rêyan û xwepêşandanan li gelek herêman di nav de bûn.

Ji aliyê aborî ve, berevajî îdiayên wê, desthilata bermayiyên DAÎŞ û Nusreyê tevî sivikkirina cezayan û veguhastina zeviyên neftê, di kîşandina veberhênanên navxweyî û derve de bi bin ket. Lê belê ti nîşanên giştî çêtîrbûneke civakî nîşan nadin: hejarî berfirehtir dibe, hêza kirîne hilweşiyaye, bêkarî gihîştîye asteke nedîtî, û xizmetguzariyên giştî û bingeîn di rewşê pir xirab û xerabûyî de ne. Her wiha Banka Cîhanî diyar dike ku dahatên giştî ji %5ê berhema navxweyî kêmtir bûne, û karîna desthilatê ya darayî ji bo peydakirina pêdiviyên civakî gelekî kêmtir e, bi taybetî bi kêmkirin an rawestandina piştgiriya darayî ya welatên Kendavê re.

Pîrsgirêka bingeîn ew e ku ketina rejîma kevn tîkiliyên hêzên civakî û aborî bi rengekî kûr neguherand. Elîta desthilatdar bi yekî din hat guherandin, di demê de ku piraniya welatiyan ji pêvajoya biryargirtina siyasî û kontrolkirina çavkaniyên aborî li derve man. Bi taybetî ku meyla pêvajoya nûavakirî ya desthilata Termîdorî li ser bingeha taybetmendîkirin (taybetkirin), spekulasyona milkî û komkirina saman di destê kesên karsaz ên bi navendên desthilatdariyê re girêdayî ye, veguhastina siyasî nikare bibe veguhastineke demokratîk, belkî ji nû ve avakirina burjuvaziya Sûriyeyê li ser bingeîn nû ye.

Ji ber vê yekê, erka bingeîn a çepgirên şoreşger ne parastina rabirdûyê ye, û ne jî bi tenê daxwaza guherandina hukûmetekê bi hukûmeteke din e, belkî veguherandina krîza heyî ye ji bo avakirina hêzeke civakî ya serbixwe ji bo karker, gundî, hejar, ciwan, jin, marjînalîze û çewisandîyan, û hemû parêzvanên demokrasiyê.

Tiştê ku em jê re hewcedar in veguherandina xwepêşandanan belavbûyî ye bo tevgereke civakî ya yekgirtî, berfireh, aştiyane û serbixwe ji desthilatê, ji hêzên herêmî û navneteweyî, û ji axayên şer. Ev pêvajoyê ji komîteyên gel û herêmî, sendîkayên karker, karmend, xwendekar û cotkaran, û rêxistinên jin û ciwanan dest pê dike, ku li ser bingeha daxwazên berçav hevkarîyê dikin: mûçe, biha, elektrîk û av, kar, xanî, perwerde û tenduristî, û rawestandina girtin û bînpêkirin. Tiştê ku tê xwestin ne ew e ku ev rêxistin cîhê civakê bigirin, belkî ew e ku amûrên çalakî û rêxistinbûna xwe bide çînên gel.

Sûriyeke demokratîk nikare bi riya monopolkirina desthilata rêveberiyê ji aliyê elîtekê ve, an bi riya desthilateke ewlehiyê ya nû, nasnameya wê çî dibe bibe, bê avakirin. Tiştê ku tê xwestin destûreke demokratîk e ku ji aliyê meclîseke sazker ve ku bi rengekî azad hatibe hilbijartin bê danîn, cudabûna rastîn a desthilatan, darazeke serbixwe, parlementoyeke hilbijartî, pîralîbûna tam a partî û sendîkayan, û azadiya çapemenî, rêxistinbûn û xwepêşandane ye.

Her wiha divê artêş û saziyên ewlehiyê bikevin bin kontrola desthilata sivîl a hilbijartî, û dawî li pîralîbûna navendên hêzên çekdar û komên mezhebî yên girêdayî desthilatê bê anîn, bi entegrekirina şervanan li gorî pîvanên pîşeyî û mafên mirovan ên zelal, û hesabxwestina ji berpirsiyarên tawanan, aliyê ku jê re girêdayî ne çî dibe bibe. Pêdiviya me bi avakirina komareke demokratîk, nenavendî, pîralî û civakî heye, ku ji aliyê olî û neteweyî ve bêalî be.

Dadweriya veguhêz ne dadweriya hilbijartî ye Yekîtiya neteweyî nikare li ser bingeha ji bîr kirinê an tolhildana kolektîf bê avakirin. Tiştê ku tê xwestin derxistina rastiyê, belgekirina tawanan, hesabxwestina ji berpirsiyaran bi rengekî kesane, tazmînatkirina qurbanîyan, veqerandina koçberan, û nehiştina veguherandina girêdana mezhebî an neteweyî bo bingeha cezayê kolektîf e. Her wiha hesabxwestin ji hemû berpirsiyarên desthilata heyî ji ber komkujiyên ku hatine kirin.

Demokrasiya siyasî bi tenê dê ne xwedî wate be eger bi milyonans sûrî wek dîlên hejarî, bêkarî û nebûna ewlehiya aborî bimînin. Ji ber vê yekê divê em ji bo bernamayeke civakî bixebitin ku li ser bingeha zêdekirina mûçeyan, girêdana wan bi bihayên re, dabînkirina asteke herî kêmtir a jiyanê, ji nû ve avakirina xizmetguzariyên giştî, perwerde û tenduristî ya belaş, parastina karkeran, ji nû ve xebitandina saziyên pîşesazî û çandiniyê, reforma erdê, avakirina kooperatîfan, û peydakirina derfetên kar be.

Her wiha divê çavkaniyên xwezayî yên mezin, bi taybetî neft, gaz û av, bikevin bin xwedîtiya giştî û kontrola demokratîk, û nehêlin ku ji nû ve avakirin bibe qada komkirina samanên nû di destê kêmteweyeyê teng de.

Partiya Çepgira Şoreşger dibîne ku yekîtiya Sûriyeyê bi hêza navendî nayê ferzkirin, û li ser redkirina pîralîbûna neteweyî û olî ava nabe. Çareseriya demokratîk ji bo pîrsa kurdî û hemû pîrsên neteweyî û olî yên din divê li ser bingeha wekheviya tam di mafan de, naskirina nasname û mafên neteweyî, ziman û kultûrê, û li ser pergala nenavendî ya demokratîk be ku derfetê dide herêman ku karûbarên xwe di nav dewleteke Sûriyeyê ya yekgirtî de li ser bingeheke dilxwazî û destûrî rêve bibin.

Di heman demê de, mirov nikare li dijî mezhebperestiyê bi mezhebperestîya dijber raweste. Rêya derbasbûna wê dewleteke hemwelatîyê ye ku ji aliyê olî û neteweyî ve bêalî û demokratîk be, ku bi siyaseta dadweriya civakî re ku kokên marjînalbûn, hejarî û newekheviyê kêmtir dike têkildar be.

Li hember desthilata Termîdorî bi girseya wê ya faşîst û milîsên wê yên mezhebî, pêdiviya me bi avakirina berfirehtirîn eniyên yekgirtî yên hêzên çepgir, û her wiha hêzên demokratîk, civakî û gelêrî heye, bi awayekî ku rê bide berxwedana li hember desthilatê û li hember astengiyên siyasî, civakî, aborî û neteweyî yên ku gel û welat rastî wan dibin.

Guherîn tenê ji elîtan nayê, ne ji derve ye, û ne ji guherandina kesên li serê desthilatê ye. Hewcedariya wê bi hêzeke siyasî ya rêxistinkirî heye ku têkoşîna demokratîk û têkoşîna civakî bi hev ve girê dide.

Ji vir erka bingeîn a me derdikeve holê, ku ew jî berdewamkirina xebata li ser avakirina partiyê ye, ku di hundir de demokratîk be, piranî-netewe, piranî-mezheb û piranî-herêmî be, di nav tevgerek gelêrî, sendîka, zanîngeh, tax û cîhên kar de bixebite, û alternatîfe siyasî ya zelal ji bo her yek ji dîktatorî, lîberalîzma aborî, mezhebperestî û girêdayîbûna bi hêzên derve re pêşkêş bike.

Di vê rewşê de, asoyê guherînê li Sûriyeyê ji berê ve bi ketina desthilatê an man û mayîna wê nayê diyarkirin. Têkoşîna rastîn ew e ya ku li ser xwezaya civak û dewleta ku dê ji krîza heyî derkevin tê kirin. Eger girseyên Sûriyeyê, û hêzên wan ên siyasî û civakî, wek temaşevan an felçbûyî bimînin, metirsiya wê heye ku welat ji dîktatoriya kevn veguhêze şeweyeke nû ya dîktatorî, desthilatdarî û îmtiyazan. Lê eger hêzên çepgir û demokratîk, bi çînên gel re, karibin xwe bi rengekî serbixwe rêxistin bikin, û demokrasiya siyasî bi dadweriya civakî û wekheviya neteweyî û mezhebî re girê bidin, wê demê krîza heyî dikare bibe destpêka rêyek dîrokî ya nû: Sûriyeke demokratîk, civakî, laîk, piranî-netewe û piranî-mezheb, nenavendî, ku tê de desthilat ji jêr ber bi jor ve ava dibe, û samanên welat dibin milkê civakê ne îmtiyazek ji bo elîteke nû.

Erka ku li ber me hemûyan di qonaxa heyî de hatibû danîn, wekî ku Partiya Çepgira Şoreşger dibîne, ew e ku em li benda "xelasferiyekî" ranwestin, ew kê dibe bibe, belkî tevliheviyê di avakirina hêza civakî û siyasî de bikin ku karibe gel bixwe bike xwedî biryar, û bibe xwedî destê bilind di diyarkirina paşeroja xwe û paşeroja Sûriyeyê de.

رفع أسعار المحروقات يشعل الغضب الشعبي في سوريا

أخبار سوريا هيئة التحرير

إنه يتطلب أن تنظم الجماهير نفسها من القاعدة، وأن تبني لجانها وأشكالها الديمقراطية، وتنسق تحركاتها وتوحد مطالبها، بحيث لا تبقى الاحتجاجات ردود فعل متفرقة، بل تتحول إلى قوة شعبية منظمة قادرة على فرض إرادتها ومصالحها في مواجهة سياسات الإفقار.

يؤكد حزب اليسار الثوري في سوريا دعمه للنضالات الجماهيرية من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة، وانخراطه فيها إلى جانب الناس وفي مواجهة سياسات الإفقار والتهميش. ونرى أن دور القوى السياسية لا يقتصر على التعبير عن الدعم، بل يتمثل في المشاركة الفعلية في هذه النضالات، والمساهمة في تنظيمها وتطوير أشكالها الديمقراطية من القاعدة، بما يعزز قدرة الجماهير على الدفاع عن مصالحها وانتزاع حقوقها.

ويأتي رفع أسعار المحروقات ليضيف عبئاً جديداً على حياة السوريين، إذ لا تقتصر تداعياته على تكلفة الوقود، بل تمتد مباشرة إلى النقل وأسعار المواد الغذائية والسلع والخدمات وتكاليف الإنتاج، في بلد أنهكت الحرب والانهيال الاقتصادي موارده ودفعت غالبية سكانه إلى حافة الفقر. وتكتسب الاحتجاجات الحالية أهمية خاصة مع اتساع رقعتها الجغرافية وسرعة انتقالها بين المناطق، فيما وصفت تقارير صحفية الاحتجاجات بأنها الأوسع في سوريا منذ سقوط بشار الأسد. وتبرز أهمية هذه التحركات أيضاً في بدء الشارع بلعب دوره كمساحة تستخدمها الجماهير للتعبير المباشر عن مشكلاتها ومطالبها ورفض السياسات التي تمس شروط حياتها ومعيشتها. فخرج الناس إلى الشارع يفتح المجال أمام تحويل السخط الاجتماعي المتراكم إلى فعل جماعي، ويؤكد أن الجماهير قادرة على التعبير عن مصالحها خارج القنوات الرسمية التي عجزت عن معالجة أزماتها. ومع استمرار الاحتجاجات، يطرح الشارع سؤالاً يتجاوز قرار رفع أسعار المحروقات: من يدفع كلفة الأزمة الاقتصادية، ومن يتحمل مسؤولية الخيارات الاقتصادية التي تزيد أعباء المعيشة على غالبية السوريين؟ إن تحويل الغضب إلى قوة قادرة على انتزاع الحقوق يتطلب أكثر من الاحتجاج العفوي

أشعلت الزيادة الجديدة في أسعار المحروقات موجة احتجاجات في مناطق سورية عدة، بعد أن دخلت التسعيرة الجديدة حيز التنفيذ منتصف ليل الأحد 13 أيلول/سبتمبر، في وقت يعيش فيه ملايين السوريين تحت وطأة الفقر وتدهور القدرة الشرائية.

ورفعت وزارة الطاقة التابعة للسلطة الترميدورية أسعار عدد من المشتقات النفطية بنسب وصلت إلى 40 بالمئة، مبررة القرار بارتفاع تكاليف الاستيراد وتراجع الإنتاج المحلي مؤقتاً بسبب أعمال الصيانة في مصفاة بانياس. لكن تبريرات الحكومة لم تمنع انتقال الغضب سريعاً من محطات الوقود إلى الشوارع.

وشهدت الحسكة ودير الزور والرقعة وريف حلب وإدلب ودرعا وحماة ومناطق أخرى احتجاجات وقطعاً للطرق وإشعالاتاً للإطارات، فيما دخل سائقو بعض وسائل النقل في إضراب احتجاجاً على ارتفاع كلفة الوقود. وفي السويداء، قطع محتجون الطريق الرئيسي بين المحافظة ودمشق.

ولم تتوقف المطالب عند رفض رفع الأسعار، إذ رُفعت في عدد من الاحتجاجات مطالب بإقالة وزير الطاقة محمد البشير، في مؤشر على أن الغضب يتجاوز قيمة الزيادة نفسها إلى السياسات الاقتصادية والمعيشية للسلطة..

الاثنين، 14 سبتمبر 2026



أحكام في قضية مجازر الساحل: عدالة السلطة لا تكفي

أخبار سوريا هيئة التحرير

إن ضحايا الساحل لا يحتاجون إلى عدالة تُفرض عليهم من فوق، بل إلى عدالة حقيقية يشارك المجتمع في ضمانها، تكشف الحقيقة كاملة، وتحاسب كل مرتكب على أساس فعله، وتحمي حقوق الضحايا والمتهمين، وتصل إلى المسؤولين عن الجرائم ضمن سلسلة القيادة، أياً كانت مواقعهم.

العدالة التي نحتاجها ليست عدالة السلطة التيرميدورية، بل عدالة شعبية مستقلة، تقوم على رقابة المجتمع وتنظيمه من أسفل، وتضع كل مؤسسات الأمن والقضاء تحت المحاسبة الديمقراطية. فدماء ضحايا الساحل لا يجوز أن تكون ورقة في صراع السلطة، ولا أن تتحول المحاسبة إلى إعادة إنتاج للسلطة نفسها؛ المطلوب هو كشف الحقيقة ومحاسبة الجناة وبناء عدالة تخدم السوريين لا من يحكمهم.

الجمعة، 18 سبتمبر 2026

لكن تحويل هذه المحاسبة إلى قضية تديرها السلطة نفسها، ومن خلال قضاء عسكري تابع لها، يطرح أسئلة جدية حول طبيعة العدالة التي يجري بناؤها. فكيف يمكن لسلطة احتكرت القوة والسلاح، وارتبطت قوات تابعة لها بجزء من الانتهاكات، أن تكون في الوقت نفسه الخصم والحكم وصاحبة القرار النهائي في العدالة؟ المشكلة ليست في محاكمة الأفراد المتورطين، بل في حدود هذه المحاكمات. أربعة أحكام، بينها حكم بحق عنصر من وزارة الدفاع، لا تكفي وحدها لكشف الحقيقة الكاملة حول ما جرى، ولا تحدد بالضرورة المسؤوليات القيادية وسلسلة الأوامر، ولا تضمن محاسبة جميع من شاركوا أو أصدروا الأوامر أو سمحوا بارتكاب الجرائم. كما أن العدالة لا يمكن أن تتحول إلى محاكمات انتقائية تستخدم لإظهار السلطة بمظهر الحامي للضحايا، بينما تبقى مؤسساتها نفسها خارج الرقابة الشعبية.

أصدرت محكمة الجنايات العسكرية في حلب، الخميس 17 أيلول/سبتمبر، أحكاماً بحق أربعة متهمين في قضية الانتهاكات المرتكبة خلال أحداث الساحل السوري في آذار/مارس 2025، قضت بإعدام أحدهم، والسجن المؤبد لثاني، والسجن 20 عاماً لثالث، فيما برأت المتهم الرابع. وبحسب المحكمة، تتعلق التهم بالتحريض على الحرب الأهلية والاقتتال الطائفي، والاشتراك في مجموعات مسلحة، والقتل والسلب والنهب. أما المحكوم بالسجن 20 عاماً فهو عنصر في وزارة الدفاع التابعة للسلطة الانتقالية، وأدين بالقتل. وتأتي هذه الأحكام بعد تسع جلسات علنية ضمن ملف يضم 14 متهماً، بينهم سبعة من عناصر النظام السابق وسبعة من منتسبي وزارة الدفاع. ولا يمكن إنكار ضرورة محاسبة كل من ارتكب جرائم القتل والانتهاكات بحق المدنيين في الساحل، أياً كان موقعه أو انتماءه.



مقامرة ترامب الفاشلة في إيران

أخبار سوريا هيئة التحرير

فقد أدى الغزو البريطاني والفرنسي والإسرائيلي المشترك لمصر، انتقامًا من تأمين جمال عبد الناصر لقناة السويس، إلى اندلاع مقاومة شرسة في مدن منطقة القناة، وحول عبد الناصر بين ليلة وضحاها إلى بطل في أرجاء العالم العربي، ورمزًا للنضال من أجل الاستقلال عن القوى الاستعمارية القديمة. وقد حقق عبد الناصر هذا الانتصار السياسي بفضل عاملين أساسيين. أولاً، انخرط المقاتلون المصريون، ومن بينهم ناشطون شيوعيون كانوا يعارضون نظام عبد الناصر، في نضال حرب عصابات ضد الغزاة في بورسعيد. ثانيًا، على قمة النظام العالمي، سارعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إلى فرض نفوذهما، وأجبرا بريطانيا وفرنسا على الانسحاب.

لا شك في أن الإيرانيين سيقاقلون بالقدر نفسه من الشراسة دفاعًا عن أنفسهم في مواجهة أي غزو أمريكي اليوم، لكنهم لم يضطروا إلى ذلك حتى الآن. فقد حققت وابل الهجمات بالطائرات المسيّرة والصواريخ الذي شنه الجيش الإيراني ردًا على الهجوم الجوي الأمريكي والإسرائيلي ما لم يتمكن سلاح الجو المصري في عهد عبد الناصر من تحقيقه، سواء في عام 1956 أو عام 1967: نقل الحرب إلى أرض العدو، أو على الأقل إلى حلفاء العدو. وبحلول منتصف أيار/مايو 2026، كانت تكلفة دفاع الجيش الأمريكي عن قواعده وعن البنية التحتية المدنية لدول الخليج قد بلغت نحو 30 مليار دولار (22.4 مليار جنيه إسترليني)، ما أدى إلى استنزاف مخزونات الصواريخ التي ستحتاج إلى سنوات لإعادة تكوينها.

لم تغب ضخامة ما حققته إيران عن المعلقين الأمريكيين. وقد عبّر ماكس بوت، محلل السياسة الخارجية في مجلس العلاقات الخارجية (Council on Foreign Relations)، عن ذلك على هذا النحو خلال فعالية عبر الإنترنت خصّصت لتحليل الحرب على إيران:

بدلاً من عزل نفسها عن هذه التحولات. ويُعد نجاح النظام الإيراني في تصنيع الطائرات المسيّرة أحد الأمثلة على هذه العملية، فيما يمثل سعي دول الخليج وإسرائيل إلى الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والذكاء الاصطناعي (AI) مثالاً آخر.

لهذا، من غير المرجح أن يُحسم الصراع الذي اندلع في أواخر شباط/فبراير 2026 حسماً نهائياً في أي وقت قريب، مهما كانت الاتفاقات المؤقتة التي قد يتمكن المفاوضون الأمريكيون من تدبيرها لإخراج دونالد ترامب وبيت هيفغسيث من الكارثة التي تسببها بها. ومن ثم، وعلى الرغم من أن هزيمة الولايات المتحدة أمام إيران ينبغي أن تكون موضع ترحيب لدى كل مناهض للإمبريالية، فإن تصعيد التنافس العسكري بين القوى الإقليمية لا يقدم بديلاً حقيقياً لدورات الحرب والإبادة الجماعية والفصل العنصري التي دمّرت حياة الملايين. ويكمن مفتاح فتح الطريق أمام مستقبل بديل في أشكال أخرى من النضال: نضالات الناس العاديين في أماكن عملهم وفي الشوارع، من أجل التحرر والعدالة.

هل تعيش أمريكا "لحظة السويس"؟

في أوائل كانون الثاني/يناير 2026، أطاحت الولايات المتحدة بالنظام الفنزويلي وأوصلت إلى السلطة حكومة أكثر امتثالاً لها. لكن عندما هاجمت الولايات المتحدة إيران بعد نحو شهرين، وجد ترامب ووزير دفاعه بيت هيفغسيث نفسيهما في مواجهة خصوم مستعدين للزج بكل ما لديهم في معركة من أجل البقاء. وقد أثارت الحرب تكهنات بأننا قد نشهد تكراراً لمنافسة القوى العظمى على طريقة الحرب الباردة في خمسينيات القرن الماضي، ولكن هذه المرة بين الولايات المتحدة والصين. والواقع أن الإدارة الأمريكية دأبت منذ وقت طويل على الترويج لفكرة أنها تواجه "محورًا خفيًا للاستبداد" يضم الصين وإيران وروسيا. غير أن نجاح إيران يرتبط بدرجة كبيرة بقدراتها الذاتية. وحتى الآن، فإن أبرز ما يمكن استخلاصه من دروس الحرب في الخليج هو أن التراجع التدريجي للهيمنة الأمريكية تدفعه دول الشرق الأوسط الإقليمية بقدر ما يدفعه التنافس بين القوى العظمى.

تبرز المقارنة بين الهجوم الأمريكي-الإسرائيلي على إيران عام 2026 وأزمة السويس في تشرين الأول/أكتوبر 1956 بوضوح حدود قدرة القوى العظمى على فرض إرادتها في المنطقة.

لاحظ لينين ذات مرة أن "السياسة هي التعبير المركّز عن الاقتصاد". وإذا صحّ ذلك، فربما يمكن النظر إلى الحرب التي شنتها إسرائيل والولايات المتحدة على إيران في شباط/فبراير 2026 بوصفها "سياسة مركّزة"، أي تكثيفاً مضاعفاً، بل ثلاثي القوة، للمسارات التي طبعت، على مدى العقدين الماضيين، النظامين العالمي والإقليمي للمنافسة بين القوى الإمبريالية. ومن السهل تبين مسار تراجع الهيمنة الأمريكية، وهو أمر يقرّ به العديد من المعلقين في التيار السائد. أما التنافس الإمبريالي بين القوى المتوسطة في الشرق الأوسط، فهو أقل حضوراً في التحليل والاعتراف به بكثير، ومن المرجح أن تكون له آثار أشد تدميراً في المدى القصير إلى المتوسط.

تجادل هذه المقالة بأن إلقاء اهتمام دقيق لمن خرجوا من منظومة دول الشرق الأوسط رابحين أو خاسرين أو ناجين، ينبغي أن يؤدي دوراً محورياً في صقل استراتيجيات المقاومة المناهضة للرأسمالية والإمبريالية. ومن المهم فهم الأسباب التي حالت دون تمكّن الاستراتيجيين الإسرائيليين من تدمير قدرة النظام الإيراني على نشر قوته إلى ما وراء حدوده، ومن ثم إعادة ضبط التوازن غير المستقر بين الدول الإقليمية الرئيسية. وهذا ليس مجرد نتاج مصادفة جيوسياسية. فقد صمد النظام الإيراني في هذه الجولة من الحرب، وخرج منها أكثر قوة نسبياً مما كان عليه في كانون الثاني/يناير 2026، لأن قادته استخدموا قوتهم الطبقي بوصفهم مديري رأس المال العسكري-الصناعي لإنتاج أسلحة مبتكرة على نطاق واسع، وأصدروا الأوامر بنشرها عبر المؤسسات العسكرية التابعة للدولة.

مع أن هذه قد تبدو ملاحظة بديهية، فإن دلالاتها أعمق مما يدركه كثير من المعلقين على الحرب. كما تؤكد هذه الدلالات صحة الحجج التي كررت طرحها في هذه المجلة منذ عام 2018 بشأن أهمية نشوء منظومة إقليمية للتنافس الإمبريالي بين أقوى دول الشرق الأوسط. وقد شكّلت الصراعات العسكرية بين القوى الإقليمية سمة مستمرة من سمات عمل الإمبريالية في الشرق الأوسط منذ عام 1967، كما أدّت إسرائيل منذ وقت طويل دوراً بنوياً بالنسبة إلى الولايات المتحدة بوصفها ضامناً لمصالحها. لكن مع نضوج الرأسمالية، تعمّق اندماج المنطقة اقتصادياً في دوائر متعددة لتراكم رأس المال ذات أهمية حاسمة للاقتصاد العالمي، ولم تعد هذه الدوائر مقتصرة على تلك المرتبطة بالنفط والغاز. وهذا يعني أن بقاء القوى المتنافسة يعتمد، بدرجة متزايدة، على قدرتها على تسخير التحولات في قوى الرأسمالية المنتجة،

لقراءة المقال كامل زورو موقعنا



revoleftsyria.org

الثلاثاء، 22 سبتمبر 2026

البناء من الأسفل والتنظيف من الأعلى

القضية السورية هيئة التحرير

إن اكتفاء السلطة بـ«محاسبة سورية» لأفراد، وتجاهل الطابع الممنهج لهذه الجرائم، يلغي أي إمكانية للعدالة الانتقالية ويُعَدِّي دورة الانتقام.

إقصاء النساء والإرهاب الإلكتروني ولا ننسى إقصاء النساء الممنهج من مراكز القرار، وتواجهن الشكلي أو الصوري، المتمثل بسيدة واحدة بين الوزراء وعدة سيدات في مجلس الشعب المعين. ومؤخراً، في مفاضلة القبول الجامعي لعام 2025، تم استثناء الإناث من ما يقارب عشرين اختصاصاً، جرى حصرها بالطلاب الذكور، ما يؤشر إلى مزيد من تهميش النساء وإقصائهن من الفضاء العام. وهو النهج الملاحظ في أغلب تعيينات السلطة التي لا تتعدى التمثيل الرمزي والصوري.

وفي سياق غير منفصل، كلما حاولت سيدة أو مجموعة من السيدات أخذ دورهن في معارضة السلطة والمطالبة بحقوق عموم السوريين والسوريات، يتعرضن لحملة شرسة من الإرهاب الإلكتروني وتشويه السمعة والتهديد والاغتيال المعنوي، لإسكات أصواتهن وتصفية حضورهن السياسي.

بين المعارضة المستأنسة واستحقاق التغيير
وفي المقابل، لا يمكن إغفال عطب التيار الإصلاحية التقليدي الذي أثبتت التجربة أنه يفتقر إلى الجرأة السياسية للمبادرة الجذرية، واكتفى بالعمل تحت سقف السلطة أو تبني مبدأ «لا معارض ولا مؤيد»، وتقديم مطالباته السطحية، وهو ما يناسب السلطة تماماً، إذ ترغب في ديكور نقد شكلي لا يمس قواعد البنية ولا يطالب بتغيير بنيوي وسياسي حقيقي.

إن سوريا اليوم أمام مفترق طرق حاسم: إما وجود معارضة جذرية حقيقية تسعى نحو الشراكة الوطنية وفتح المجال السياسي الديمقراطي للبناء من القاعدة إلى القمة، ومحاسبة مجرمي النظام البائد ومجرمي سلطة الثورة المضادة، أو القفز الفوقي فوق الأساسات الهشة. إن تغليب التمكين الذكوري والعصوبي والعشائري لن ينتج سوى برج آيل للسقوط عند أول هزة سياسية أو إقليمية، وساعتها لن ينفع التبرير ولا إعفاء المقاتل من مسؤولية الفاجعة.

وإن مهمتنا في حزب اليسار الثوري، على وجه التحديد، مع عموم الديمقراطيين والديمقراطيات، هي بناء التحالف والبديل الديمقراطي من الأسفل، والسعي نحو تحقيق العدالة الاجتماعية ومحاسبة كبار المجرمين من الأعلى إلى الأسفل، دون تمييز ولا مهادنة ولا غص نظر، لنصل إلى سوريا التي نحب.

بناء البرج وضمير المقاتل

إن أي إنسان يعلم أن بناء برج سكني لا يبدأ من الطابق العشرين نزولاً، بل يبدأ من حفر الأساسات وصب القواعد الصلبة، ليكون المبنى قادراً على الصمود أمام الهزات والزلازل. وما تفعله السلطة اليوم في سوريا هو العكس تماماً؛ فهي تأخذ البلاد نحو الانهيار لأنها ترفض بناء أساس منطقي، وتصّر على إدارة المجتمع عبر بوابات تقليدية عائلية وعشائرية وطائفية عصبوية، مع تهميش وإقصاء واضح لثوار 2011 الذين نظموا التنسيق السلمي والأعمال الإغاثية والنشاطات الحقوقية والتوثيقية والمجالس المحلية المنتخبة.

هذا النهج هو الأسهل سيطرةً للسلطة وشخصها، ولكنه الأسوأ مطلقاً في بناء الكيان المسمّى دولة. إن اختزال الشعب عبر الوسطاء والوجهاء بدلاً من المؤسسات والانتخابات، يترك مصير البناء السوري برمته رهناً بضمير المقاتل الباحث عن أرباحه السلطوية، بينما يبقى الساكن المفترض في هذا البناء بلا تمثيل ولا مشاركة.

الكلفة الأمنية والجروح المفتوحة

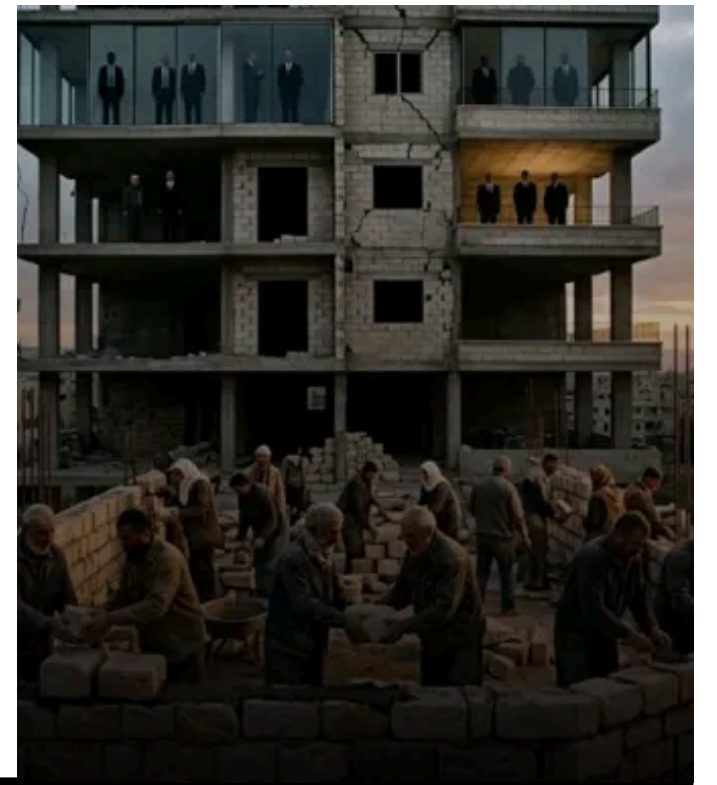
لا تقف نتائج هذا التجريف السياسي عند حد الفشل الإداري أو الخدمي، أو الظلم الذي يعبر عنه السوريون والسوريات في الشوارع بمظاهراتهم وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، بل تمتد لتخلق بيئة أمنية قابلة للانفجار. لقد أدى غياب حكم القانون وحصر السلاح بيد جهات فصائلية موالية، جرى إعلانها جيشاً ذا لون ديني وأيديولوجي جهادي، مع استبعاد شبه تام للضباط المهنيين الذين انشقوا عن نظام الأسد رفضاً لقتل الشعب السوري، إلى تعميق الانقسامات الطائفية. وإن ظهور ردود فعل معارضة على أساس طائفي ليس سوى انعكاس مباشر لطبيعة ممارسات السلطة التي دشنت أسلوب حكمها بالاستثمار في الهويات الفرعية وتجاهل الانتهاكات الممنهجة.

إن الأحداث الدامية الموثقة، بدءاً من مجزرة الساحل في آذار/مارس 2025، مروراً بمأساة السويداء في تموز/يوليو من العام نفسه، وما رافقها وسبقها من اعتداءات وتوترات أمنية في جرمانا وأشرفية صحنيا، وآخرها، حتى كتابة هذا المقال، الاعتداءات التي وقعت ثلاث مرات في السقيلية، وصولاً إلى حالات القتل العشوائي ضد العلويين في أحياء حمص وريفها وريف حماة والساحل، واختطاف النساء الموثق رسمياً في تقارير لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية ومنظمات حقوقية محلية، كلها تؤكد أننا أمام خلل بنيوي.

يُكرّر الترويج الإعلامي التابع لسلطة الثورة المضادة، وبشكل ببغائي، مقولة مفادها أن عموم المعارضة السورية لا تملك خيارات أو برامج بديلة لأسلوب إدارة البلاد، وأن الشرع محظوظ بخصومه. وهي مقولة لا تُعبر فقط عن سطحية واستعلاء سياسي، بل عن منهج في التزييف يتجاهل أبجديات بناء الدول والمجتمعات الخارجة من الصراعات.

بل إننا نؤكد في حزب اليسار الثوري أن لدينا الرؤية البديلة التي نتمسك بها، وهي لم تكن يوماً معقدة أو مستحيلة. إنها تبدأ من السؤال البسيط الذي طرحناه منذ اليوم الأول لسقوط نظام الأسد: ما الذي يمنع فتح الحياة الديمقراطية والتنظيم السياسي في البلاد؟

إن بناء أي كيان سياسي مستدام، من منظورنا، يبدأ حكماً من الأسفل، عبر إتاحة الفرصة لإجراء انتخابات ديمقراطية لمجالس الأحياء، تتطور لتنتخب مجالس محلية على مستوى المدن والمحافظات، بالتوازي مع فتح المجال للأحزاب والنقابات العمالية المستقلة والقوى المدنية لتبني برامجها وتحالفاتها بناءً على الواقع وبكل حرية. إن تمكين السوريين والسوريات من اختيار ممثليهم وممثلاتهم على المستوى المحلي، وتطبيق مبدأ المحاسبة والمسؤولية عن القرارات، هو الطريق الوحيد لتأسيس مجتمع مستقل ومتوازن يرشخ دعائم العدالة الاجتماعية، بعكس السياسات التي بدأتها السلطة منذ اليوم الأول، والمتمثلة في التقسيم الطائفي والعشائري والمناطقية، وفي التعيينات الفوقية المباشرة، حتى على مستوى المجلس التشريعي والنقابات، بمنطق لا يساهم إلا في تكريس الحكم وتمكين أيديولوجيا السلطة وإلغاء مبدأ المواطنة.



طغمة النهر والاستغلال ترفع أسعار الوقود أكاذيب السلطة لا تُخفي إفقارها للكاظمين

أخبار سوريا هيئة التحرير



وتؤكد مساعي السلطة لخصخصة ما تبقى من ثروات الشعب السوري وتسليمها للرأسمال العالمي. خبراء النفط، الذين تم تهميشهم لصالح ألام السلطة الفاسدين، يطرحون تساؤلات مشروعة حول إنتاجية مصفاة حمص وبانياس، اللتين كانتا تلبيان جزءاً كبيراً من حاجة البلاد في أحلك الظروف. وما يزيد الطين بلة هو تصريحات مسؤولي السلطة السخيفة حول عدم صلاحية 80% من النفط السوري للتكرير لاحتوائه على الأملاح، وهي ذريعة مكشوفة لتغطية صفقات الهدر والفساد المستشرية. إن هذه التبريرات تنم عن استغناء متعمد يهدف إلى تبرير استيراد المشتقات بالدولار لخدمة مصالح كبار التجار المرتبطين بالسلطة.

علاوة على ذلك، يبرز التساؤل حول مصير النفط الخفيف من حقول دير الزور والحسكة، والغموض الذي يكتنف صيانة مصفاة بانياس التي تعطلت نتيجة استبدال الكفاءات العمالية بكوادر غير مؤهلة موالية للنظام، ما أدى إلى كوارث فنية. إن السلطة الحاكمة، وبعد مرور أشهر على إلغاء الدعم الحكومي للمشتقات النفطية، تؤكد استمرارها في تطبيق سياسات نيوليبرالية متوحشة، محملة العمال والفقراء كلفة فشلها وفسادها.

إن الساحة السورية اليوم لم تعد مجرد جغرافيا ممزقة بفعل الاستبداد الداخلي والقمع الوحشي، بل تحولت إلى مسرح مفتوح ومباشر لصراع وتنافس الدول الإمبريالية والإقليمية على تقاسم مناطق النفوذ والسيطرة على الثروات الاستراتيجية للبلاد، في مشهد يفضح بوضوح الطبيعة الاستغلالية والنهبية لهذه القوى المتدخل. ففي الوقت الذي تدعي فيه هذه الدول الإمبريالية والإقليمية حرصها المزعوم على الشعب السوري أو سعيها لمحاربة الإرهاب، نجد أن أهدافها الحقيقية تتجلى في تكريس هيمنتها العسكرية والاقتصادية والسياسية. وأمام هذا الواقع المأساوي، تبرز تساؤلات ملحة وخطيرة حول طبيعة هذا التدخل السافر: ما الذي تبحث عنه الولايات المتحدة في شمال شرق سوريا وغيرها من المناطق سوى تثبيت وجودها العسكري وتقاسم النفوذ مع القوى الإمبريالية الأخرى؟

وراء ستار هذه الأزمات المتلاحقة، تتكشف الآلية الحقيقية لعمل النظام الرأسمالي التبعية في بلادنا، حيث تخدم هذه القرارات بشكل مباشر عملية التراكم البدائي لرأس المال وتكديس الثروة في أيدي شريحة ضيقة من البرجوازية الحاكمة وأمراء الحرب. لقد استغلت هذه الطغمة الفساد ونهب القطاع العام والثروة الوطنية لتكوين طبقة برجوازية جديدة مرتبطة عضوياً بجهاز الدولة. واليوم، تستمر هذه الشريحة في جني الأرباح الطائلة عبر اقتصاد الحرب والمضاربة والاحتكار، في حين تستحوذ البرجوازية على حصة هائلة تصل إلى 70% من الناتج المحلي الإجمالي. إن رفع أسعار الوقود هو بمثابة ضريبة غير مباشرة تُقْطَع من قوت الكادحين لتصب في خزائن هذه البرجوازية الطفيلية، التي لم تتوان عن استغلال دمار أحياء سكنية وعمالية بأكملها لتحويلها إلى استثمارات عقارية تخدم مصالحها وتزيد من أرباحها على حساب دماء وتهجير الجماهير الشعبية.

إن الوجه الآخر لهذا التراكم الفاحش للثروات هو الإفقار المتعمد والمريع للأغلبية الساحقة من الشعب السوري. لقد أدت هذه السياسات النيوليبرالية الموهلة في توحشها إلى بلوغ معدلات الفقر مستويات كارثية، حيث يربح أكثر من 90% من السوريين اليوم تحت وطأة الفقر. ومع تدمير البنية التحتية والمصانع والتسريح التعسفي لمئات الآلاف من العمال، تفاقمت معدلات البطالة وفقدت الجماهير قدرتها على تأمين أبسط مقومات البقاء. ورغم الوعود الكاذبة للسلطة بتحسين مستوى المعيشة، فإن سياساتها النيوليبرالية لن تؤدي إلا إلى مزيد من مفاقة الظلم الاجتماعي والاستغلال الطبقي. إن هذا الواقع الكارثي يضعنا أمام حقيقة لا لبس فيها: لا يمكن إصلاح هذه الرأسمالية المتوحشة من الداخل، ولا يمكن تحقيق التغيير الجذري إلا عبر النضال الجماهيري المستقل من الأسفل.

على مدار الأيام القليلة السابقة، حاولت وزارة الطاقة في حكومة "الترميدور" السوري تقديم مبررات واهية لقرارها، متذرة بارتفاع أسعار النفط عالمياً ومحدودية الإنتاج المحلي. إن هذه الأرقام المتناقضة بشكل فاضح مع البيانات السابقة التي يسوقها وزراء السلطة تفضح غياب الشفافية والغموض الذي يلف العقود الموقعة بالتراضي مع الشركات الأجنبية والإمبريالية.

في تأكيد صريح على استمرارية سياسات الإفقار النيوليبرالية التي لم تسقط بسقوط رأس النظام السابق، فجرت السلطة الترميدورية الجديدة برئاسة أحمد الشرع غضب الكادحين مجدداً عبر هجوم طبقي كاسح تمثل في قفزات كارثية لأسعار المحروقات. الزيادات التي طالت المازوت بنسبة 40% والبنزين بنسب تجاوزت 28%، لتضاعف أسعارها منذ مطلع العام، أشعلت أوسع شرارة احتجاجات شعبية وعمالية في البلاد منذ عامين. لم تقف الجماهير، التي يربح 90% منها تحت خط الفقر، مكتوفة الأيدي أمام أكاذيب وزارة الطاقة التي تحاول تحميل فاتورة التناقضات الإمبريالية وصراع الرأسمال العالمي (كانقطاع الإمداد الروسي) لظهور السوريين.

بل بادرت الجماهير إلى إغلاق الشرايين الاقتصادية كطريق دمشق-حلب واعتراض صهاريج النفط، في حراك نوعي يفرز وعياً متقدماً؛ فصرخات المحتجين في حلب برّفض زيادات الأجور الوهمية التي يتلغها التضخم فوراً، والمطالبات المباشرة بخفض الأسعار وفضح ملايين الدولارات التي يكدها أمراء المعابر، تثبت أن الوجوه الجديدة للسلطة ليست سوى واجهة لحماية ذات المنظومة الرأسمالية الاستغلالية التي يجب الإطاحة بها من جذورها.

يكشف قرار رفع أسعار المشتقات النفطية الأخير في سوريا مجدداً عن الوجه البشع لسياسات الإفقار النيوليبرالية التي تنتهجها سلطة الطغمة الحاكمة ضد الطبقة العاملة وعموم الكادحين. فالتبريرات الحكومية لا تعكس فقط الفجوة العميقة بين سياسات النظام الرأسمالي والأوضاع المعيشية الكارثية للأغلبية الساحقة من السوريين، بل تفضح أيضاً الفساد البنيوي والنهب المنظم الذي تمارسه البرجوازية الجديدة وأمراء الحرب.

إن أزمة الوقود الخائفة والقرارات المتتالية برفع أسعار المحروقات لا تمثل مجرد تخطيط إداري أو أزمة تقنية عابرة، بل هي تعبير مكثف ومباشر عن حرب طبقية ممنهجة تشنها السلطة الحاكمة ضد العمال والفلاحين وعموم الكادحين. إن هذه الأزمة ترتبط بشكل عضوي بتحويلات السلطة نحو سياسات "اقتصاد السوق الحر" واندماجها التبعية في النظام الرأسمالي العالمي، وهو مسار رافقه انسحاب وحشي للدولة من دورها الاجتماعي وتخليها عن أبسط التزاماتها تجاه الجماهير.

فقد تخلت الدولة عن دورها الاجتماعي عبر إلغاء الدعم الذي كان مخصصاً للمواد الأساسية الضرورية مثل الخبز والوقود، وترافق ذلك مع إهمال وإفقار لقطاعات الصحة والتعليم لصالح الخصخصة والاستثمار الرأسمالي. هذه السياسات النيوليبرالية المتوحشة ليست خطأ في التقدير، بل هي خيار واعي يهدف إلى تحميل الطبقات الشعبية كلفة الأزمات الاقتصادية، في نهج ترميدوري يعتمد على الانفتاح على الاقتصاد الرأسمالي العالمي وإطلاق العنان لهمجية السوق. وفي هذا السياق، فإن السلطة الترميدورية تعتمد في حكمها على الرضوخ للدول الإمبريالية والإقليمية في الوقت الذي تمارس فيه أبشع أشكال التوحش والإفقار تجاه شعبها.

لقراءة المقال كامل زورو موقعنا



revoleftsyrria.org

الثلاثاء 22 سبتمبر 2026

تونس: قمع واعتقال المتضامنين مع أسطول الصمود

أخبار الإقليم هيئة التحرير

إن حزب اليسار الثوري في سوريا يدين هذا التصعيد القمعي، ويرى فيه محاولة من سلطة قيس سعيد لترهيب الشارع، وتجريم التضامن مع فلسطين، وتحويل القضاء والسجون إلى أدوات لضرب الحركات السياسية والمدنية وإخضاع المجال العام. إن اعتقال من يرفعون صوتهم دفاعاً عن فلسطين لن يمحو جريمة تجريم التضامن، ولن ينتزع من الجماهير حقها في الاحتجاج والتنظيم ومواجهة الاستبداد. يطالب الحزب بالإفراج الفوري عن معتقلي أسطول الصمود وجميع المحتجين، وإسقاط التبعات القضائية بحقهم، وضمان سلامتهم وحقوقهم، ووقف ملاحقة القاصرين والمتظاهرين بسبب شعاراتهم ومواقفهم. ويدعو القوى العمالية والشعبية والديمقراطية إلى تصعيد التضامن معهم، وانتزاع الحريات بالنضال الجماهيري المنظم، ومواصلة إسناد الشعب الفلسطيني. الحرية لمعتقلي أسطول الصمود ولكل المعتقلين بسبب تضامنهم مع فلسطين.

ويقع الأربعة في السجون التونسية منذ مارس/آذار. وفي 11 سبتمبر/أيلول، مدد القضاء احتجازهم أربعة أشهر إضافية في قضية تتعلق بشبهات مالية حول تنظيم الأسطول وجمع التبرعات، وهي اتهامات تنفيها هيئة الدفاع. دخل المعتقلون في إضراب عن الطعام احتجاجاً على احتجازهم؛ وعلق وائل نوار إضرابه بعد 38 يوماً، فيما أفادت هيئة الصمود باستمرار رفاقه في الإضراب.

ولم تتوقف الحملة عند المشاركين في المسيرة؛ إذ شملت الإيقافات أشخاصاً من منازلهم وأثناء تنقلهم، بحسب تقارير صحفية. وأفادت منظمات تونسية بأن الموقوفين حُرموا لساعات من الاتصال بعائلاتهم ومحاميهم، فيما طالت الملاحظات رافعي شعارات تنتقد السلطة. وتوجّه إلى بعض الموقوفين اتهامات تتصل بالمساس برموز الدولة ومؤسساتها والإخلال بالنظام العام.

صعدت السلطة التونسية حملتها الأمنية والقضائية ضد المتضامنين مع فلسطين، فأوقفت 15 مشاركاً في مسيرة العاصمة التي خرجت في 19 سبتمبر/أيلول مطالبة بالإفراج عن معتقلي أسطول الصمود ورافضة تجريم إسناد الشعب الفلسطيني. أفرج عن اثنين، ومثل 13 أمام النيابة العمومية، قبل صدور قرارات بإيداع عدد من الموقوفين السجن. كما أحيل القاصر آدم مبارك إلى قاضي الأطفال، الذي قرر إيداعه.

دعت إلى المسيرة هيئة أسطول الصمود المغربي ومنظمات نقابية وحقوقية ومدنية، وشارك فيها الآلاف، بحسب منظميها. ورفع المتظاهرون صوتهم دفاعاً عن وائل نوار وغسان الهنشيري وغسان البوغديري ونبيل الشنوفي، أعضاء تنسيقية الأسطول التونسية، وعن حق التونسيين في التضامن مع فلسطين ومقاومة محاولات إسكاتهم.



مروان بضيافي



غيث الخمروي



قيس بوزوزية



رشيد عثمانى



مظفر العمر



خليل عييدي



خزامي همامي



ثورية هشيلة



عادل بنغازي



مريم خلاوي



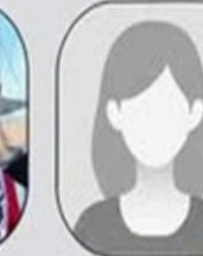
سهيل الشابي



آدم مبارك



منير العيادي



أ. صب

الحرية للمعتقلين

التحرر الوطني واليسار في فلسطين

القضية الفلسطينية هيئة التحرير

وفي قلب هذه الحركة كانت لجان ناشطة في القرى والأحياء الحضرية، نظّمت تحركات جماعية أبرزت طابع الانتفاضة الطبقي وأسهمت في تشكيله: الإضراب عن دفع الضرائب، والإضرابات المدرسية، واستهداف ملاك الأراضي والتجار الرافضين للالتزام بالإضراب، ومعاقبة كاسري الإضرابات. ويصف تشارلز أندرسون ذلك بأنه «عملية لتشكيل دولة للمتمردين... تجسدت من خلال الممارسات اليومية والنضال»⁶.

الشيوعيون في العالم المستعمر في هذا المناخ شديد التوتر، أتيحت لليسر فرص لدعم نضالات التحرر الوطني التي اعتبرتها الحركة الشيوعية العالمية جزءاً من برنامج التغيير الثوري. كان الحزب الشيوعي الفلسطيني قد تأسس عام 1923، لكن في عام 1937، حين بلغت المقاومة الجماهيرية ذروتها، انقسم الحزب، إذ اتجه معظم أعضائه - وهم مهاجرون كانوا جزءاً من المشروع الاستيطاني - إلى التحالف مع الحركة الصهيونية. وبدلاً من دعم التحرر الفلسطيني، أصبحوا مشاركين في قمعه، وتحولوا عملياً إلى حلفاء للبريطانيين. وبعد سنوات قليلة، شاركوا بصورة مباشرة في تهجير وتجريد معظم السكان العرب الفلسطينيين من ممتلكاتهم. وكان لانهايار الحزب تداعيات عميقة على فلسطين وعلى الشرق الأوسط بأسره.

في السنوات التي أعقبت الثورة الروسية عام 1917، أعلنت الأممية الشيوعية (الكومنترن) دعمها لحركات التحرر في بلدان مثل فلسطين. ودعت «أطروحات المسألة القومية والاستعمارية»، التي صاغها لينين للمؤتمر الثاني للكومنترن عام 1920، إلى دعم هذه الحركات، رغم أن قياداتها كانت في الغالب ذات طابع «برجوازي ديمقراطي».

لكن، منذ السنوات الأولى للاحتلال البريطاني، كانت حركة للتحرر الوطني آخذة في التشكل. وبحلول أواخر عشرينيات القرن العشرين، اتخذت هذه الحركة شكل نضالات جماهيرية، وارتفعت المطالب بالاستقلال مدعومة بتعبئة واسعة، شملت إضرابات على مستوى البلاد. وفي هذه الظروف، أتيحت للحركة الشيوعية فرصة للاضطلاع بدور محوري في النضال من أجل التحرر الوطني. وكان لفشلها في ذلك عواقب على النشاط الفلسطيني عبر الأجيال، كما كانت له دلالات بالنسبة إلى الاستراتيجية الثورية في الحاضر.

في عام 1933، أفاد مسؤولون بريطانيون بأن الاحتجاجات الفلسطينية كانت تستهدف عدواً مزدوجاً: «يسقط الإنجليز!» و«يسقط المستعمرون [الحركة الصهيونية]!». ⁴ وقد أعاق نفوذ الأعيان التقليديين الموروث من العهد العثماني، ولا سيما العائلات المالكة للأراضي والحريصة على الحفاظ على امتيازاتها، تطور الحركة، إلا أنها أخذت تفلت بصورة متزايدة من سيطرتهم.

ظهرت مجموعات حرب عصابات في شمال فلسطين، ولا سيما جماعة «الكف الأخضر»، التي هاجمت القوات البريطانية والمستوطنات الصهيونية التي كانت تحميها ميليشيات مسلحة.⁵ وازدهرت التنظيمات المستقلة. وفي عام 1936، وبعد بروز حركة مسلحة أوسع بقيادة عز الدين القسام، تحولت المقاومة الجماهيرية إلى انتفاضة: الثورة الفلسطينية الكبرى التي تحدّت بريطانيا والقوات الصهيونية طوال ثلاث سنوات.

إن الحركة العالمية للتضامن مع فلسطين واسعة وحيوية. وفي كل مكان تُطرح أسئلة ملحة حول مستقبل فلسطين، وكذلك حول ماضيها، ولا سيما تاريخ الحكم الاستعماري، والاستراتيجيات الإمبريالية، والصهيونية، والمقاومة، والتحرر الوطني.¹ وثمة مسألتان تتكرران باستمرار: أولاً، لماذا تراجع اليسار في منطقة شهدت الانتفاضات والانتفاضات الشعبية والثورات؟ وثانياً، لماذا عجز اليسار الفلسطيني عن الارتقاء إلى مستوى الصمود الاستثنائي الذي أبدته جماهير الشعب الفلسطيني؟ يستكشف هذا المقال كيف وصلنا إلى هذه الحال، وي طرح أفكاراً حول الكيفية التي يمكن بها للنشطاء الراديكاليين إحياء التقليد الثوري.

منذ أن غزت بريطانيا فلسطين عام 1917، خدم معظم ما كُتب من تاريخ مصالح القوة الاستعمارية والحركة الاستيطانية الصهيونية. ولم يبدأ الكتاب الفلسطينيون، إلا بعد نكبة عام 1948، في تدوين تجربة النضال ضد هاتين القوتين المتلازمتين. كما لم تبدأ، حتى ثمانينيات القرن العشرين، بالظهور دراسات مفصلة عن المقاومة الفلسطينية تستند إلى وثائق أرشيفية أخفتها الدولة البريطانية والدولة الإسرائيلية طويلاً. ويكتب المؤرخ الفلسطيني نور مصالحة عن «إبادة الذاكرة والمحو»، أي المحاولة المتواصلة التي قام بها كتاب ومرّبون وإعلاميون إسرائيليون لقطع صلة الفلسطينيين بتاريخهم.² وفي توصيف يستحضر الهجوم الإبدي على غزة، يرى سكوت ويستر أن إبادة الذاكرة هي «ذاكرة تحوّل إلى ركام ورماد».

لقراءة المقال كامل زورو موقعنا



revoleftsyrria.org

الاثنين ، 21 سبتمبر 2026

على طريق الثورة، المحطة التالية: احتلال المواقع!

مرصد الصراع الطبقي هيئة التحرير

ومن هناك، انطلقت مظاهرة عفوية ضمت 300 شخص، وسارت خلف لافتة التجمع المحلي للنضال ضد العنصرية والفاشية. وبعد دقائق قليلة، ارتفع العدد إلى 800 شخص، قبل أن يصل إلى 3000 متظاهر في قلب باريس، مدفوعين بزخم حي بدأ ينظم نفسه! ومن الأمثلة الأخرى التنظيم الذي تشكل حول ثانوية فولتير في الدائرة الحادية عشرة. ففي يوم المظاهرات والإضراب، ضمّ موكب الثانوية طلاباً وأساتذة وموظفين إداريين وغيرهم. الجميع معاً! وفي اليوم السابق لـ 17 أكتوبر، نظم طلاب الثانوية عملية الإغلاق الأكبر منذ بداية الحركة، وأغلقوا أيضاً المدرسة الإعدادية، لإيصال رسالة واضحة إلى الإدارة: هذه المؤسسة لنا.

ينبغي تعميم هذه التجارب في كل مكان، لأنها تتيح وضع أسس سلطة بديلة تؤكد أن المجتمع هو نحن. نحن الذين ننتج كل شيء: السلع والخدمات؛ ونحن الذين ننقل الناس والبضائع، نتعلم ونعلم، ونقدم الرعاية الصحية، ونؤدي سائر الأعمال التي يقوم عليها المجتمع. ومن حقنا أن نقرر ماذا ننتج، ولماذا، وكيف. معاً.

ولتحقيق ذلك، لا بد من الإضراب؛ لا الإضراب السلبي، ولا الإضراب الذي لا يتجاوز كونه وسيلة للمشاركة في المظاهرات، بينما تُترك القيادات النقابية لتتفاوض نيابة عنا. بل الإضراب الذي يتيح احتلال المواقع بصورة فاعلة، وإنشاء مجالس عامة للعاملين والعاملات، ولطلاب المدارس الثانوية والجامعات. وهو الإضراب الذي يسمح لاحقاً بتنسيق هذه المجالس جغرافياً وعبر مختلف القطاعات المهنية، وربطها بالتنظيمات القائمة في الأحياء.

في مواجهة جبهة المدافعين عن النظام،

لبن جبهة الطبقة.

إضرابات واحتلالات!

على طريق الثورة، انضموا إلينا!

الاستقلالية الطبقة (A2C)

لقد أتاح يوم 17 أكتوبر تجاوز عتبة الانتقال إلى الفعل الجماعي الذي يجمع الجميع. لم نعد أمام حركة طلابية في المدارس الثانوية ينبغي الاكتفاء بدعمها، بل أمام حركة تشمل طبقتنا بأكملها.

إن هذا الوضع جديد، والبرجوازية خائفة، وهي محقة في خوفها. ففي يوم السبت 17 أكتوبر، سجلنا الانتفاضة على جدول أعمالنا.

لكن إمكانية الانتفاضة لا تعني أن الثورة قد تحققت. فإسقاط السلطة لا يكفي، حتى لو افترضنا أن المسألة لا تتجاوز مجرد مواجهة مباشرة معها.

إن الأمر يتطلب بناء سلطة بديلة: سلطة الأغلبية التي تتحرك وتناقش وتراقب وتحاسب. وماذا الآن؟

إن عدم المضي قدماً سيحكم علينا بمواجهة رد فعل البرجوازية حين يستبد بها الخوف، وبالتصدي لأجهزتها القمعية المتعاطمة، وبمواجهة الخطر الفاشي المتصاعد. فممنذ 18 أكتوبر، يحاول حزب التجمع الوطني (RN) تقديم نفسه بوصفه «سداً في وجه الفوضى» وضامناً لـ «النظام الجمهوري»، وقد يسعى قريباً إلى تنظيم أصحاب المتاجر الصغيرة وعناصر الشرطة.

ومن الملح أن ينتقل زخم 17 أكتوبر إلى أورليان في 24 أكتوبر، لتأكيد أن الطريق أمام وصول الفاشيين إلى السلطة سيكون مسدوداً: حياً بعد حي، ومدرسة ثانوية وجامعة بعد أخرى، ومكان عمل بعد آخر، خلال الأسابيع والأشهر المقبلة. لن يكون أمام البرجوازية أي بديل من هذا الجانب. لا مكان للفاشييين في أحيائنا، ولا لحزب التجمع الوطني في قصر الإليزيه!

لكن علينا أيضاً أن نتقدم نحو بناء سلطة طبقتنا. والمهمة العاجلة اليوم هي إقامة أشكال تنظيمية في كل مكان: في الأحياء، وأماكن العمل، ومؤسسات الدراسة.

لقد أظهرت أمثلة عدة، خلال يوم 17 أكتوبر نفسه، ما يمكن أن يحققه التنظيم المحلي من بلورة استراتيجيات بديلة وتوسيع المشاركة الشعبية.

ففي باريس، وتحديدًا في الدائرة التاسعة عشرة، اتفق طلاب المدارس الثانوية والجامعات والعاملون والسكان على الالتقاء أمام مدرسة للهندسة المعمارية كانت محتلة.

إن التقليل من حجم الحشود يعكس التقليل من شأن ما جرى في 17 أكتوبر، حين تجاوزت الحركة الجماهيرية، ليس قدرات الشرطة على الاحتواء فحسب، بل أيضاً كل إمكانيات الإحصاء والحصص، وكل التنظيمات التقليدية.

لقد فاض أكثر من مليون شخص عن كل حدود الاحتواء. خرجوا في مختلف أنحاء البلاد، بكل تنوعهم العمري والمهني والاجتماعي، وباختلاف أصولهم. المجتمع، أي طبقتنا، في مواجهة سياسة الحكومة، والسلطة، والدولة وأجهزتها الإدارية، والشرطة.

اتخذت هذه المواجهة أشكالاً متعددة من الفعل، تداخلت أحياناً وتعاقت أحياناً أخرى: مظاهرات مرخص لها وأخرى عفوية، وأجواء من الفكاهة والاحتفال، وألعاب نارية، بل وحتى إطلاق قذائف الهاون، وإقامة المتاريس، ومهاجمة مقار السلطة ومراكز الشرطة والسجون ومقار المحافظات والبلديات. وشملت أيضاً أعمال نهب وإعادة توزيع. من منظور استراتيجي، لا شك أن هذه الأشكال ليست متكافئة من حيث قيمتها وفعاليتها. لكن دلالتها العامة واضحة: انتفاضة طبقية في مواجهة هذا النظام.

هذا النهوض الشعبي ليس وليد اللحظة، بل تعود جذوره إلى الأزمة العميقة للرأسمالية، وإلى موجات التمرد المتعاقبة: حركة السترات الصفراء، والنضالات ضد إصلاح نظام التقاعد، ومناهضة عنف الشرطة، والعنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي، والعنصرية... لكنه يستمد زخمه أيضاً من أحداث قريبة. فما كان لهذا النهوض أن يحدث لولا حركة طلاب المدارس الثانوية، التي تعززت خلال الأيام الأخيرة بانضمام طلاب الجامعات. فمن خلال عمليات الإغلاق المتتالية، شيدت هذه الحركة متراً طبقياً رسم خطاً فاصلاً بين معسكرين: من جهة، «الدولة والشرطة والفاشيون»، ومن جهة أخرى، نحن، طبقتنا: طلاب المدارس الثانوية والجامعات، والعاملون والعاملات، والعاطلون والعاطلات عن العمل، والمتقاعدون والمتقاعدات، وغيرهم.

وقد أسهم في ذلك، على وجه الخصوص، التوجه السياسي الذي تجسّد في كل عملية إغلاق، والذي دافع عن الجمع بين المطالب «الاجتماعية»، مثل توفير الموارد اللازمة للتعليم وتحسين أجور العاملين في القطاعين التعليمي والإداري، والمطالب السياسية، مثل التضامن مع فلسطين والالتزام بقطع الطريق أمام الفاشيين.

فرنسا: احتجاجات الطلاب تتسع... وأزمة التعليم تكشف عمق التفاوت الطبقي

مرصد الصراع الطبقي هيئة التحرير

ومن سيحصل على فرصة العمل الجيدة؟ ومن سيتمكن من دخول الجامعة؟ وهل سيكون الموقع الاجتماعي لعائلة الطالب محدداً مسبقاً لمساره؟

من هذه الزاوية، يصبح الصراع حول التعليم جزءاً من صراع أوسع حول من يحصل على نصيبه من الثروة الاجتماعية التي ينتجها المجتمع كله.

دخول العمال والمعلمين يغير طبيعة الحركة

الأكثر أهمية في تطور الاحتجاجات ليس عدد الطلاب وحده، بل دخول فئات اجتماعية أخرى إلى المشهد.

فقد انضم مدرسون ونقابات وأهالي وطلاب جامعات إلى التحركات. وهنا يمكن أن تنتقل الحركة من احتجاج طلابي إلى حركة اجتماعية أوسع إذا تمكنت من الربط بين ظروف الطالب وظروف العامل الذي يعمل، وبين المدرسة والمستشفى والنقل والسكن والأجور.

فالمدرس الذي يعمل في مؤسسة تعاني نقص الموظفين، والوالد الذي يعمل لساعات طويلة ولا يستطيع تحمل تكاليف التعليم الخاص، والطالب الذي يخشى أن تتحول ظروفه الاجتماعية إلى حكم مسبق على مستقبله، ليسوا أمام أزمات منفصلة.

إنهم يواجهون، كل من موقعه، التناقض نفسه بين الثروة التي ينتجها المجتمع وبين توزيعها غير المتكافئ.

وفي المقابل، فإن الدولة تواجه معضلة واضحة: الاعتراف بأن المطالب مشروعاً يعني الحاجة إلى إنفاق عام كبير، بينما تعني الأزمة المالية والقيود على الموازنة أن تحقيق ذلك يتطلب تحديد من سيدفع الكلفة.

وهنا تحديداً يظهر البعد الطبقي الحقيقي للأزمة.

فالسؤال لم يعد فقط: كيف نصلح المدارس؟ بل: من سيدفع ثمن إصلاحها؟

هذا هو السؤال الذي ستدور حوله المعركة الاجتماعية في فرنسا إذا استمرت الاحتجاجات واتسعت من المدارس إلى أماكن العمل.

المدرسة التي تكشف المجتمع

من السهل اختزال ما يجري في فرنسا في أزمة مدرسية: صفوف مكتظة، مدرسون ناقصون، مدارس متداعية وطلاب غاضبون. لكن اتساع الحركة وتحولها إلى قضية وطنية يكشفان شيئاً أعمق: التعليم العام أصبح واحداً من ميادين الصراع حول توزيع الثروة والفرص داخل المجتمع الفرنسي.

فالطلاب لا يدخلون المدرسة من نقطة واحدة. أبناء الأحياء والبلديات الفقيرة يدرسون في ظروف مختلفة جذرياً عن أبناء المناطق الأكثر ثراءً. وتكشف الاحتجاجات نفسها هذا التناقض؛ فقد خرج طلاب من مدارس في أحياء شعبية يعانون من مبانٍ متدهورة ونقص الموارد، إلى جانب طلاب من مدارس أكثر امتيازاً، بعضهم يقول صراحة إن ظروفه أفضل لكنه يحتج دفاعاً عن مبدأ التعليم العام المتساوي.

وهنا تظهر الطبيعة الطبقيّة للأزمة: حين يتراجع تمويل الخدمة العامة، لا يتوزع أثر التراجع بالتساوي.

العائلة القادرة على تعويض ضعف المدرسة تستطيع اللجوء إلى الدروس الخاصة، والسكن في مناطق تعليمية أفضل، وتحمل تكاليف النقل والكتب والجامعة. أما أبناء الأسر العاملة والأحياء الشعبية، فتعتمد فرصهم بدرجة أكبر على المدرسة العامة نفسها. وبالتالي، فإن نقص المدرسين أو تدهور بناء المدرسة ليس مجرد مشكلة إدارية. إنه يتحول إلى إعادة إنتاج للفوارق الطبقيّة.

أزمة التعليم ليست منفصلة عن أزمة الدولة الاجتماعية

المفارقة الأساسية أن فرنسا ليست مجتمعاً يفتقر إلى الثروة. السؤال الحقيقي هو: أين تذهب الموارد، ومن يتحمل كلفة الأزمة عندما تقرر الدولة أن الإنفاق العام يجب أن يكون أكثر نقاشاً؟

حين تصبح ميزانية المدرسة موضع مساومة، فإن الطبقة العاملة لا تخسر فقط خدمة عامة؛ إنها تخسر إحدى الأدوات القليلة التي يمكن أن تخفف أثر التفاوت الاجتماعي. ولهذا فإن غضب الطلاب لا يتعلق فقط بكون المدرسة سيئة اليوم. إنه يتعلق أيضاً بالمستقبل: ماذا ستكون قيمة الشهادة؟

باريس – تتواصل في فرنسا موجة الاحتجاجات الطلابية التي بدأت في أيلول/سبتمبر، واتسعت خلال الأيام الأخيرة من تحركات داخل المدارس إلى تظاهرات وطنية شارك فيها طلاب المدارس الثانوية والجامعات، إلى جانب مدرسين وأهالي ونقابات وقطاعات أخرى.

وشهد الثلاثاء 6 تشرين الأول/أكتوبر أكبر أيام الاحتجاج حتى الآن. وقدرت وزارة الداخلية عدد المشاركين بنحو 266 ألف متظاهر في مختلف أنحاء فرنسا، بينهم 56 ألفاً في باريس، فيما قدر منظمو التحرك العدد بنحو 450 ألفاً، بينهم 100 ألف في باريس. كما تعطلت الدراسة بشكل كلي أو جزئي في 891 مدرسة ثانوية من أصل نحو 3700، بحسب وزارة التعليم.

يرفع المحتجون مطالب تتعلق أساساً بظروف التعليم: نقص المدرسين، اكتظاظ الصفوف، تدهور المباني المدرسية، نقص الموارد، طول اليوم الدراسي، وعدم المساواة في فرص الوصول إلى التعليم العالي. وانضمت إلى التحركات اتحادات طلابية ونقابات للمعلمين وطلاب الجامعات، كما شارك أهالي وعاملون في القطاع العام في عدد من المدن.

لكن الاحتجاجات شهدت أيضاً مواجهات مع الشرطة، خصوصاً في باريس ومدن أخرى، تضمنت استخدام الغاز المسيل للدموع واعتقالات وإصابات. وقالت وزارة الداخلية إن آلاف الأشخاص أوقفوا منذ بداية الحركة، معظمهم دون الثامنة عشرة. وفي المقابل، تصاعدت الانتقادات لاستخدام الشرطة القوة ضد القاصرين، خصوصاً بعد إصابة طالب يبلغ 15 عاماً في مدينة لانس أدت إلى فقدانه يده خلال المواجهات. وأعلنت الحكومة في 7 تشرين الأول/أكتوبر تعليق استخدام القنابل الصاعقة في احتجاجات المدارس إلى حين التحقيق في الحادث.

رئيس الوزراء سيباستيان لوكونو أقر بأن غضب الطلاب ومخاوفهم حقيقية، وتعهد بإجراءات تتعلق بأوضاع المدارس والتعليم، لكنه لم يقدم حتى الآن حلاً مالياً فورياً لحجم المطالب. وتأتي الأزمة في وقت تواجه فيه الدولة الفرنسية ضغوطاً مالية كبيرة، بينما تستمر الاحتجاجات قبل أشهر من الانتخابات الرئاسية المقبلة.

حين ينتفض المستقبل المسدود

دليل المتمرّد* هيئة التحرير

ليست الاحتجاجات التي تشهدها أوروبا مجرد موجة من الشغب، ولا يمكن فهمها من خلال الصور التي تعرضها الشاشات لمواجهات الشوارع وحرائق المباني واشتباكات المحتجين مع الشرطة. فهذه الصور، مهما كانت حقيقية، لا تجيب عن السؤال الأهم: ما الذي يدفع آلاف الشباب إلى النزول إلى الشوارع، وما الذي يجعل الغضب الاجتماعي يتجاوز المطالب المحددة ليتحول إلى مواجهة مع النظام السياسي نفسه؟

من فرنسا إلى ألبانيا، تكشف الاحتجاجات عن أزمة تتجاوز حدود الحكومات والسياسات المحلية. إنها أزمة نظام اقتصادي واجتماعي يضيق أفق المستقبل أمام قطاعات واسعة من الشباب، ويطالبهم بالتكيف مع واقع لا يوفر لهم بالضرورة شروط الحياة التي يطمحون إليها. لكن الاعتراف بهذه الحقيقة لا يعني تمجيد كل ما يحدث في الشارع، بل يفرض علينا، من موقع اليسار الثوري، أن نفهم أسباب الاحتجاج وتناقضاته، وأن نطرح السؤال الأكثر إلحاحاً: كيف يتحول الغضب الشعبي إلى قوة سياسية قادرة على تغيير الواقع؟

النيوليبرالية ومصادرة المستقبل

لم يعد السؤال بالنسبة إلى قطاعات واسعة من الشباب هو كيف يمكن تحسين شروط الحياة، بل كيف يمكن أصلاً بناء حياة مستقرة في ظل ارتفاع تكاليف السكن، وهشاشة العمل، وتراجع الخدمات العامة، وتزايد صعوبة الوصول إلى التعليم والفرص الاقتصادية.

لقد قامت النيوليبرالية على توسيع منطق السوق، وتقليص المسؤولية الاجتماعية للدولة، وخصخصة قطاعات من الخدمات العامة، وتحميل الأفراد مسؤولية المخاطر التي تنتجها علاقات اقتصادية لا يملكون السيطرة عليها. وباسم الكفاءة والتنافسية والانضباط المالي، تحولت احتياجات أساسية، كالسكن والتعليم والصحة، بصورة متزايدة إلى مجالات للاستثمار وتحقيق الأرباح.

وفي المقابل، يُطلب من الشباب أن يكونوا أكثر مرونة وقدرة على التكيف، وأن يقبلوا بالعمل غير المستقر، وأن يتحملوا مسؤولية إخفاقاتهم الفردية، حتى عندما تكون المشكلة في بنية اقتصادية لا تتيح للجميع فرصاً متكافئة.

هنا تتجاوز الأزمة حدود الفقر المباشر. إنها أزمة التناقض بين الإمكانيات التي ينتجها المجتمع وبين عجز قطاعات واسعة من سكانه عن الحصول على حياة كريمة ومستقرة.

ولا يعني ذلك أن جميع الاحتجاجات الأوروبية تعبير متطابق عن أزمة واحدة، أو أن كل مطالب الشباب تحمل بالضرورة مضموناً ثورياً. لكن تزامن الاحتجاجات حول التعليم والسكن وتكاليف المعيشة وفرص العمل يكشف عن تناقضات مشتركة، حتى عندما تختلف أسباب الانفجار من بلد إلى آخر.

إن جيل Z ليس جيلاً يرفض العمل أو يتهرب من المسؤولية، كما تحاول بعض الخطابات المحافظة تصويره، بل جيل يرفض أن يُحمّل مسؤولية مستقبل جرى تضيق خياراته مسبقاً. ومع ذلك، فإن رفض الواقع لا يكفي وحده لتغييره؛ فالغضب قد يفتح باب السياسة، لكنه لا يحدد تلقائياً الاتجاه الذي ستسلكه الحركة.

حين يصبح الشغب اسماً آخر للاحتجاج

في مواجهة الاحتجاجات، تلجأ السلطات غالباً إلى نقل النقاش من أسباب الأزمة إلى مظاهر الاضطراب. يصبح السؤال هو كيف يمكن إعادة النظام إلى الشوارع، بدلاً من السؤال عن النظام الاجتماعي الذي جعل الشوارع تنفجر.

وقد ظهر هذا التناقض بوضوح في فرنسا، حيث بدأت احتجاجات طلاب المدارس بمطالب تتعلق بأوضاع التعليم ونقص المدرسين وتدهور المرافق، قبل أن تتسع المواجهة حول تعامل الشرطة مع المحتجين. ومع تصاعد الاعتقالات والانتقادات لاستخدام القوة، باتت طريقة تعامل الدولة مع الحركة جزءاً من الصراع نفسه، لا مجرد استجابة محايدة له.

وفي ألبانيا، انتقلت حركة احتجاجية استمرت أشهراً، وارتبطت بمشروعات عقارية مثيرة للجدل والفساد وتدهور الخدمات، إلى مرحلة أكثر تصعيداً بعد انضمام الطلاب ومطالبتهم باستقالة رئيس الحكومة. وقد شهدت الاحتجاجات مواجهات وأعمال تخريب، بالتوازي مع استخدام الشرطة الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه والاعتقالات.

تكشف التجربتان أن تجاهل المطالب الشعبية والتعامل معها باعتبارها مشكلة أمنية قد يسهمان في تعميق الأزمة. فعندما يشعر المحتجون بأن المؤسسات لا تسمعهم، وأن الاحتجاج السلمي لا يحقق شيئاً، تتراجع الثقة بقنوات المشاركة القائمة، ويصبح التصعيد أكثر احتمالاً.

لكن هذا لا يعني أن القمع هو التفسير الوحيد لكل أشكال العنف، أو أن كل فعل يصدر عن المحتجين يصبح تقدماً لمجرد وقوعه في مواجهة السلطة.

إن إحراق ممتلكات عامة أو خاصة، أو الاعتداء على مدنيين، لا يكتسب مضموناً تحريراً بصورة تلقائية. بل ينبغي تقييم الأفعال وفق سياقها وأهدافها وآثارها على الحركة وعلى قدرتها على توسيع التضامن الشعبي.

المسألة، إذن، ليست الاختيار بين تبني رواية الدولة التي تساوي الاحتجاج بالشغب، وبين تبرير كل ما يحدث في الشارع. المطلوب هو رفض القمع والدفاع عن الحق في الاحتجاج، مع الاحتفاظ بالقدرة النقدية على تحليل تناقضات الحركة نفسها.

الدولة والعنف: من يملك تعريف النظام؟

لا يمكن التعامل مع الدولة في المجتمع الرأسمالي باعتبارها حكماً محايداً يقف دائماً على مسافة واحدة من جميع الطبقات.

فمؤسساتها تعمل ضمن نظام اجتماعي تحكمه علاقات الملكية وتوزيع الثروة والسلطة، وتؤدي أجهزتها وظائف تتجاوز مجرد حفظ النظام العام إلى حماية الشروط التي يقوم عليها المجتمع القائم.

ولا يعني ذلك أن كل إجراء تتخذه الدولة يخدم بصورة مباشرة مصالح رأس المال، أو أن كل مواجهة مع الشرطة تختزل إلى صراع بين طبقتين. لكنه يعني أن استخدام القوة ينبغي أن يُفهم ضمن سياقه السياسي والاجتماعي، لا بوصفه استجابة تقنية محايدة.

حين تستخدم الدولة القمع لإخماد احتجاج على تدهور التعليم أو السكن أو شروط الحياة، فإنها لا تعالج المظالم التي فجّرت الحركة، بل قد تضيق إليها مظلمة جديدة. وحين تتوسع الاعتقالات أو تستخدم القوة بصورة غير متناسبة، يصبح الدفاع عن الحريات الديمقراطية جزءاً أساسياً من النضال الاجتماعي.

إن عنف الدولة وعنف بعض المحتجين ليسا ظاهرتين متماثلتين من حيث السلطة والمسؤولية والقدرة على إحداث الضرر. فالدولة تمتلك أجهزة منظمة للقوة وسلطة قانونية واسعة، ولذلك تتحمل مسؤولية خاصة في احترام الحقوق وضمان التناسب والمساءلة.

لقراءة الموارد كامل زورو موقعنا



revoleftsyria.org

الاثنين، 19 أكتوبر 2026

إلى أين تتجه الرأسمالية؟

لكن ذلك لم يعد يحدث إلا نادراً، في الوقت الذي بدأت فيه المشكلات البيئية تؤثر، على نحو متزايد ومزعزع للاستقرار، في الاقتصاد السياسي للرأسمالية. فعلى سبيل المثال، يشير الاقتصادي اليساري جيمس ميدواي إلى أن تضافر الحرب في إيران مع العوامل البيئية – مثل أحوال الطقس القاسية واشتداد ظاهرة النينو – قد يؤثر بشدة في أسعار الغذاء في بلدان مثل بريطانيا خلال هذا الصيف. وكما سنناقش أدناه، تتفاقم في أجزاء من الجنوب العالمي عواقب أشد فتكاً وأكثر إلحاحاً. البُعد الثاني هو البُعد الاقتصادي. فالرأسمالية نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي عالمي ومترابط، يقوم في أساسه على سير عمليات الإنتاج والتداول والتوزيع، أو تعثرها. وقد أسهم اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، وما أعقبه في معظم الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة من إنقاذ المصارف ثم فرض سياسات التقشف، في تسريع تآكل التأييد للسياسة السائدة. لكن أياً من البدائل لم ينجح في تجاوز التناقضات الكامنة التي تواجهها الرأسمالية؛ بل تكاثرت التعبيرات الجديدة عن هذه التناقضات. وفيما يلي، سأبحث مواطن هشاشة الرأسمالية أمام الاضطراب من النوع الذي أشعلته الحرب في إيران.

إذا أصبحت النظم السياسية الوطنية أكثر استقطاباً وتقلباً، فالأمر نفسه ينطبق على الساحة الدولية، أي ميدان العلاقات بين القوى الإمبريالية. وتكمن التحولات الطويلة الأمد في موازين القوة الاقتصادية وراء هذه التغيرات. ففي عام 1960، كانت الولايات المتحدة تمثل 40 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وبحلول عام 1990، انخفضت هذه النسبة إلى 26 في المئة. لكن الولايات المتحدة تمكنت من منعها من التراجع أكثر خلال العقود الثلاثة والنصف التالية، بفضل الاستخدام الفعال للدولار، الذي لا يزال العملة العالمية المهيمنة، وبفضل نظام تجاري عالمي مواتٍ للغاية أسهمت في إرسائه في البداية، وإلى حد ما بفضل إعادة تنظيم قطاعها الصناعي. وفضلاً عن ذلك، عزز انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية الاعتقاد بأن الولايات المتحدة ستعيد الآن تنظيم العالم وفقاً لمبادئها. لكن صورة مختلفة أخذت تظهر على نحو متزايد. فإلى جانب الإخفاقات العسكرية الأميركية في أفغانستان والعراق، كان صعود الصين الاقتصادي عاملاً حاسماً؛ إذ ارتفعت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 2 في المئة عام 1990 إلى نحو 17 في المئة، وهي نسبة تكفي لجعل تهديدها للهيمنة الأميركية أمراً جدياً.

يعبر الصراع مع إيران، الذي يشكل خلفية لسلسلة من المقالات في هذا العدد من مجلة «الاشتراكية الأممية»، عن بعض عواقب هذه التحولات. فقد أفرز تغيّر موازين القوى الإمبريالية عدداً متزايداً من القوى الإمبريالية الفرعية القادرة على منازعة النفوذ على المستوى الإقليمي. وتضم المنطقة المتمحورة حول الشرق الأوسط عدداً كبيراً منها على نحو لافت، من بينها إسرائيل وإيران والإمارات العربية المتحدة والسعودية وتركيا. وقد أدّى كل منها دوراً في صراعات السنوات الأخيرة، مثل تفتيت سوريا والحربين في السودان واليمن، والصدام الدائر الآن بين إيران والولايات المتحدة وحلفائها. وتنعكس التحولات التي طرأت على الإمبريالية العالمية أيضاً في المظهر المتواضع الذي بدا به ترامب خلال لقائه في بكين مع الزعيم الصيني شي جين بينغ في أيار/مايو 2026، بعدما أخفق الرئيس الأميركي في سحق الصين اقتصادياً عبر الرسوم الجمركية، أو إخضاع إيران عسكرياً بالقصف الجوي.

تكشف حرب ترامب على إيران كيف يتفاعل عدم الاستقرار السياسي مع بُعدين آخرين مترابطين من أبعاد الفوضى الجديدة. أولهما البُعد البيئي. ففي وقت مضى، كان معظم السياسيين البارزين يكتفون بإبداء تأييد شكلي لقضايا مثل الاحترار العالمي، بل ويطرحون أحياناً بعض السياسات لمعالجة أزمة المناخ المتفاقمة.

مقال لجوزيف تشونارا نشر في مجلة الاشتراكية الأممية

من الموضوعات الرئيسية في التحليلات التي نشرتها مجلة الاشتراكية الأممية خلال السنوات الأخيرة تآكل القوى والمؤسسات التي كانت تمنح الرأسمالية العالمية قدراً من الاستقرار والتماسك. ويشمل ذلك رفضاً واسعاً للسياسيين والأحزاب السائدة، الذين اتجهوا، منذ ثمانينيات القرن العشرين، إلى التقارب حول مجموعة من السياسات والتصورات النيوليبرالية عموماً، وإلى إعادة تشكيل المؤسسات أو بنائها لتعزيز تلك السياسات والتصورات. النيوليبرالية مصطلح مراوغ يصعب تحديده؛ فهو يتخذ أشكالاً متغيرة باستمرار، كما يختلف تطبيقه اختلافاً كبيراً من سياق إلى آخر. ولم تكن يوماً نظاماً متماسكاً اعتمد بالكامل في أنحاء الرأسمالية العالمية. ومع ذلك، كان ثمة، على الأقل، «شبه عائلي» بين المحاولات المختلفة لتطبيقها أو فرضها. أما اليوم، فغالباً ما تعاقب صناديق الاقتراع القوى السياسية المرتبطة بتلك السياسات.

وهذا ينطبق بوضوح على بريطانيا، حيث هيمن حزبان من خارج التيار السياسي السائد – حزب «إصلاح المملكة المتحدة» اليميني المتطرف، وحزب الخضر بقيادة اليساري زاك بولانسكي – على استطلاعات الرأي في الانتخابات المحلية التي جرت في أيار/مايو. وتراجعت الحصة الوطنية المتوقعة من الأصوات للأحزاب الثلاثة التقليدية في السياسة البريطانية – حزب العمال، والديمقراطيون الليبراليون، والمحافظون – إلى 50 في المئة فحسب، بعدما بلغت 76 في المئة قبل عقد من الزمن. ومن المرجح أن تؤدي النتائج الكارثية لحزب العمال إلى اندلاع صراع على قيادته، يُتوقع أن يفضي إلى رحيل كير ستارمر، الذي قاد الحزب قبل عامين فقط إلى فوز ساحق. ودلالة كبيرة على عجز نواب حزب العمال الـ 402 الحاليين أن أندي بيرنهام، وهو المرشح الأوفر حظاً لخلافة ستارمر، يخوض انتخابات فرعية عند إقفال هذا العدد، وكان عليه أن يعود إلى البرلمان قبل أن يتمكن من خوض أي تحدٍّ على القيادة.

وتظهر اضطرابات مشابهة في السياسة السائدة في أماكن أخرى. ففي الاتحاد الأوروبي، تتصدر أحزاب اليمين المتطرف استطلاعات الرأي قبيل انتخابات مهمة في أقوى ثلاث دول فيه: ألمانيا وفرنسا وإيطاليا. وفي الولايات المتحدة، أعاد دونالد ترامب تشكيل الحزب الجمهوري ليصبح حزباً يمينياً متطرفاً يتبنى شعار «لنجعل أميركا عظيمة مجدداً» (MAGA). وفي كل مكان تقريباً، تراجعت الديمقراطية الليبرالية منذ عام 2008، مع صعود السياسة السلطوية الذي عكس المسار السائد في معظم فترة ما بعد الحرب.



لقراءة الموارد كامل زورو موقعنا



revoleftsyria.org

الخميس، 1 أكتوبر 2026

أزمة نظرية تنويع مصادر الدخل في السعودية

الرؤية المأزومة:

رأي هيئة التحرير

أولاً، إن المنطق الذي يزعم بأن الإدمان النفطي هو قرار سياسي أو اقتصادي محض، فهو ضرب من الهزل المتعالي على الواقع الاقتصادي. إن النفط الخليجي أعلى هامش ربحي في تاريخ تداول السلع، أعلى من الأسواق السوداء و من تجارة المخدرات. الدول النفطية التي تنفق رأسمالياً و تشغيلياً 10 دولارات و تباع المنتج بمعدل 69 دولار (معدل برنت عام 2025). تحتاج أن توظف رؤوس أموال أضعاف رأس المال النفطي لتتجاوز الفارق في معدل هامش الربح الصناعي والخدمي بالمقارنة مع هامش الربح النفطي. هذه الاستثمارات بعيدة عن اللحظة الواقعية الراهنة. الرؤية تتحايل على هذا التباين بين النفط و الربحية الغير نفطية عبر نموذجين: (1) فقاعة الدين العام والخاص، (2) تحويل العوائد النفطية الى قطاعات غير نفطية. هذه الأدوات لا تسد الفجوة في التباين إلا عبر عقود طويلة جداً.

ثانياً، مشروع الرؤية عزز من الاعتماد على النفط لإعادة تدوير العوائد إلى استثمارات عالية المخاطر و استثمارها في القطاع الغير نفطي. في زمن الملك عبدالله كانت الدولة تباع النفط بسعر 70 دولار لتحقيق الموازنة المالية السنوية من دون عجز مالي، أما في عام 2025 أصبحت الدولة تحتاج أن تباع النفط بمعدل أعلى من 90 دولار لتحقيق التوازن المالي الحكومي في الميزانية (الشرق / بلومبرغ). هذه النتائج لم تحدث إلا بعد الرؤية، رؤية تنويع مصادر الدخل. عملياً، أصبحت الرؤية تحتاج الى النفط أكثر من السابق، ونحتاج أن نبيعه بأعلى من سعر السوق بـ 30%، وأعلى من عهد الملك عبدالله بـ 20 دولار للبرميل.

ثالثاً، حرية التجارة و نظرية حرية السوق أصبحت عملياً تقود إلى احتكارات في مختلف القطاعات: الصادرات، إنتاج الطاقة، الاحتياطي النقدي، الإنتاج الصناعي، المعادن النادرة. كلها ميادين ليست مفتوحة لمنافسة عادلة، بل تسيطر عليها احتكارات دولية. هذه هي العقبة أمام الدخول المتأخر تنمية التنوع في مصادر الدخل، أصبحت الحكومات المتأخرة تفقر لإمتياز براءات الاختراع و القدرة على التنافس العالمي، لأن الحكومات الأخرى لم تسيطر و تحتكر وحسب بل سددت تكلفة رأس المال و تمتلك امتياز خفض الأسعار و رفع الإنتاج. في الإنتاج الصناعي من ينتج أولاً يعيق القدرة الإنتاجية لدى القوى المتأخرة في الدخول،

عبر الحواجز و الهيمنة على السوق و سداد التكلفة الرأسمالية و القدرة على الهيمنة على حصص سوقية في مسار الصادرات الدولية. سأضع مثال و نموذج على ذلك للكاتب الاقتصادي فواز الفوز في رسالة الى وزير الإتصالات السعودي: "معالي الوزير: لن ادخل معاك في ارقام. لكن لدي عده اسئلة ذات علاقة: ١- اين براءات الاختراعات بعد ما ذكرت من استثمارات، هل تعلم ان الايكترونيات المتقدمة بدأت مع الصينية هاووي ٢٠٢٢- اين المنتجات المنافسة عالمياً، كيف تقارن تجاربنا مع SK Hynix الكورية؟ ٣- هل الشركات المدرجة تقدم تقنية خاصة فيهم ام مجرد تكييف لخدمات معروفة؟ ٤- اين دورنا في الذكاء الاصطناعي بدقة في سلم القيمة من حيث التقنيات و النموذج و التطبيقات؟ ٥- الى مرحلة السوق محتكر من قبل سيسكو و شركتين هندية؟". لم يعلق أي شخص على هذه الأسئلة النقدية والموضوعية.

رابعاً، السعودية و أغلب الحكومات الخليجية لديها رصيد هائل من المشاريع المتعثرة. المركز المالي في الرياض نموذجاً، ومشروع المترو استغرق أكثر من ١٠ سنوات، والعديد من المشاريع الكبرى تعاني من التعثر. هذا الأمر لم يحدث بعد إعلان الرؤية الاقتصادية، فمشروع المدن الصناعية الوهمية بقيادة الصباغ أثناء حكم الملك عبدالله نموذجاً. ضعف الإنجاز والتمويل والتنفيذ في القطاع الإنشائي، أخرج الشركات الكبرى من القطاع و انكمشت قيمتها السوقية كحال مجموعة بن لادن و سعودي اوجيه، بعد كوارث و أزمات و إهمال في معايير السلامة وغيرها من الأسباب. في عام 2016 رصدت صحيفة أرقام: "كشف برنامج متابعة مشاريع منطقة الرياض بالهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، أن عدد المشاريع المتأخرة والمتعثرة في منطقة الرياض بلغ 671 مشروعاً بتكلفة تصل إلى نحو 57.4 مليار ريال". تصريحات وزير المالية السابق العساف عام 2014، قبل الرؤية، كان يتحدث حينها عن أن نسبة المشاريع المتعثرة هي 13%، في عام 2017 تحت إدارة الرؤية أصبحت النسبة 22.5% (صحيفة الوطن، يوليو 2018). الآن أصبح الجدل الاقتصادي الراهن هو هل المشاريع هي متعثرة أم متأخرة؟ و من ثم نسأل هل هي مجرد التعامل مع الأولويات كما قال وزير المالية، أم إن التعثر هو أزمة بنيوية في المشاريع الكبرى تاريخياً؟ كيف أرتفعت نسبة تأخر \ تعثر المشاريع بعد الوعود الأمريكية بإستثمار ترليون دولار خلال 5 أعوام، اليست مفارقة بأن الفارق الزمني بين تأجيل مشاريع نيوم و الوعود بالإستثمار في الولايات المتحدة هي فارق بضعة أشهر فقط؟

خامساً، نموذج التنمية الغير نفطية بقروض و ديون يتحول جديلاً \ تفاعلياً إلى عباً اقتصادي. تراكم العجز السعودي بلغ أكثر من 2 ترليون ريال، كانت السعودية تسدد جزء من العجز و جزء آخر هو الدين العام، للتحكم في مستوى الدين مقابل الناتج المحلي. أصبحت السعودية تنفق 60 مليار ريال سنوياً لتخفيض إجمالي الدين، و 30 الى 60 مليار ريال سنوياً كتكلفة دين (فوائد و أقساط). الإعتماد على الديون تجاوز الدين العام و هدد السيولة المالية في قطاع البنوك عام 2024 - 2025. و بالتوازي أصبحت المؤسسات التابعة للدولة تقترض و تحتسب ديونها على منشآتها وليست جزء من الدين العام. ١٠ شركات سعودية بلغت ديونها أعلى من الديون الخارجية لمصر. عباً المشاريع المتعثرة هو أسوأ طريق للتنويع في مصادر الدخل. أصبح الدين العام عقبة اقتصادية امام سياسة التنويع في مصادر الدخل.

سادساً، فشل إستقطاب الإستثمار الأجنبي هو جزء من تعثر حركة الاستثمارات الأجنبية عالمياً بعد أزمة كورونا. الاستثمار الأجنبي لم يتعافى إلى مستويات عام 2015 عالمياً. فقدت التدفقات الإستثمارية الأجنبية عالمياً ثلث قيمتها بالمقارنة بين عام 2015 و عام 2025، وفي السعودية تراجعت نسبة صافي التدفقات الواردة في الإستثمار الأجنبي من 2.89% من الناتج المحلي عام 2021 الى 1.72% عام 2024 (انخفضت بنسبة 40%). عندما درست الإستثمار الأجنبي وجدت عدة ملاحظات مهمة: أولاً، الإستثمار الأجنبي في الخليج فقد مستويات الربحية والنمو الذي كان يحققها في الطفرة الأخيرة في بداية الألفية (2004 - 2012). اليوم ينمو الإقتصاد السعودي نصف مستويات نمو الطفرة الثانية، لذلك لا يُعتبر بيئة محفزة للإستثمار. ثانياً، ثلثين الإستثمارات الصادرة في الإستثمار الأجنبي العالمي تتجه غرباً نحو الإقتصاديات الصناعية المتقدمة.

لقراءة المقال كامل زوروا موقعنا



revoleftsyrria.org

الاثنين، 7 سبتمبر 2026

جريدة الخط الأمامي، لسان حال اليسار الثوري، الذي تأسس في منتصف شهر 1/أكتوبر 2011 من رحم الثورة الشعبية السورية العظيمة. جريدتنا تعبر عن المواقف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتطرح المساهمات الفكرية الاشتراكية الثورية بارتباطها مع خبرات نضال الجماهير والتحليل الملموس للواقع ضمن سياقات الثورة الشعبية العاصفة التي اندلعت في آذار 2011، وفق مرجعيتنا الاشتراكية الثورية الأممية، ومن الخبرات النضالية الطويلة للطبقة العاملة السورية.

لقد مثلت الثورة الشعبية السورية مختبراً حياً لولادة التنظيم الذاتي للطبقات الكادحة من خلال تشكيل التنسيق والمجالس المحلية كأدوات تعبر عن الإرادة الجماهيرية القاعدية. هذه التجارب لم تكن مجرد لحظات عابرة، بل أصبحت جزءاً لا يتجزأ من التراث النضالي الذي يشكل ركيزة أساسية لحزبنا في تقديم البديل الاشتراكي كإجابة تاريخية على أزمة النظام الرأسمالي المتداعية أممياً و سورياً.

إننا، ورغم إدراكنا بأن منظمنا لم تصبح بعد الحزب العمالي الاشتراكي الثوري المنشود، لكنها تعمل بحزم على بنائه كشرط ضروري لمواصلة النضال الطبقي والانتصار في الموجات الثورية المقبلة.

ومن هنا، فإننا ندعو جميع المناضلات والمناضلين المؤمنين ببرنامنا ورؤيتنا الثورية إلى الانضمام إلينا، في سبيل الدفع بمشروع بناء الحزب الثوري إلى آفاقه التاريخية، بما يضمن انتصار الثورة الشعبية الاجتماعية ويُمهد الطريق لتحقيق مجتمع اشتراكي تسوده العدالة والمساواة والتحرر الشامل للبشر.

لبناء اليسار الثوري الأممي
يمكنكم الانضمام عبر الكود في الأسفل



حزب اليسار الثوري في سوريا
Partiya çepê ya şoreşgerî li Sûriyê
Revolutionary Left Party in Syria
كۆماری شۆڕەشگەرێ لە سوریە

السعر 2000 ليرة سورية أو مساهمة لبناء الحزب وحتى مجاناً